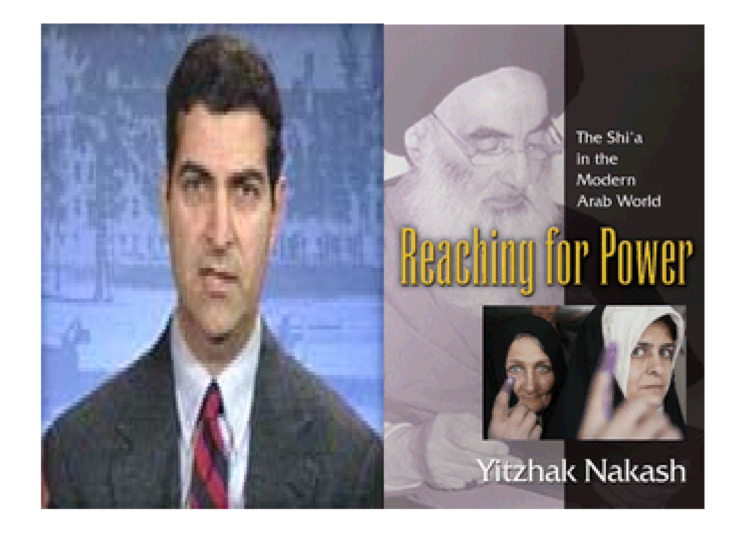
عرض موجز لكتاب:

الوصول ا السلطة

الشيعة العا العر ا عاصر

بقلم: أسحق نقّاش

من إصدارات عام ٢٠٠٦



تر ة : مركزالكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

تعريف الناشر للكتاب والكاتب

[جاء نص تعريف الناشر للكتاب المذكور والكاتب وعلى ظهر الغلاف كما يلي]:

فيما يركّز العالم على الصراع الجاري في العراق ، يبدو أن اللاعبين السياسيين الأكثر أهميةً في هذا البلد اليوم هم ليسوا المتمردين السنّة، **وإنما هم الأغلبية الشيعية العراقية الذين يعدون جزءاً من الـ ٩٠ مليون شيعي في منطقة الشرق الأوسط والذين يحملون مفتاح المستقبل في هذه المنطقة ، وكذلك مفتاح العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية**. هذا ما يعلنه **إسحاق نقاش** ، أحد أكبر الخبراء في العالم في موضوع التشيع.

نعم، ترى نقاش بشخصيته الحيوية وأسلوبه المتميز ، **يلاحق وبدقّة دور الشيعة في الصراع المحتدم الآن بين المسلمين حول روح الإسلام أو جوهره** . أنه يبين كيف أن الشيعة ، وعلى النقيض مما تقوم به الجماعات السنّية على صعيد الروح القتالية المتنامية بينهم، **يتحولون ومنذ تسعينات القرن الماضي ، أو يحولون إتجاههم وتركيزهم من مرحلة مواجهة الغرب الى مرحلة التكيف أو التسوية أو التعايش معه** . وبما أنهم يشكّلون ٦٠% من سكان العراق ، **فإنهم يقفون متوازنين في مركز المعادلة الأمريكية الداعية إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط وجلب الديمقراطية للعراق وللمنطقة** . هذا الكتاب الإحتفائي اللافت يتوجه لمخاطبة أو مناقشة الضرورة الحاسمة والملّحة ل**موقف الشيعة من محاولة الولايات المتحدة** هذه. ومع ذلك فإنه يلفت أنظار القراء الى **المشاعر الوطنية القوية للشيعة** ، مؤشراً ومشخّصاً **التحدي الصعب** الذي ربما تواجهه الولايات المتحدة في محاولتها الجديدة هذه **لفرض نظام جديد** في الشرق الأوسط.

إن الكتاب يتوفّر على **نظرة شمولية تأريخية واسعة لموضوعة التشيع**، تنطلق من بداية ظهور هذه الحركة في القرن السابع ، مستمرة في ارتقائها وتناميها كقوة سياسية منذ انبثاق **الثورة الإسلامية الايرانية** عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ وصعوداً الى **الانتخابات العراقية** في شباط / يناير ٢٠٠٥ وكلّ ذلك اعتماداً على **المصادر العربية** الواسعة الانتشار .

تلقي هذه الدراسة المقارنة الضوء على **التأثيرات المتبادلة التي تُشكّل ظاهرة التطور السياسي للشيعة في كل من العراق ، والعربية السعودية ، والبحرين، ولبنان ، وكذلك تأثير الانبعاث الشيعي** ، أو إنبعاث التشيع في عموم العالم العربي الأكبر والأوسع، ثم تنتهي هذه الحكاية **بتقدير المخاطر والاحتمالات الناشئة من تأكيد مكانة القوة الشيعية في العراق** ، ومن المحاولة الأمريكية اللتين يمكنهما أن يلعبا **دوراً حاسماً أكيداً ومتنامياً في تشكيلة الشرق الأوسط المحتملة للمنطقة.**

إنه كتابٌ متميز وعمل فريد، حيث أن " **الوصول الى السلطة** " سيضيء الطريق أمام **الانبعاث الشيعي** ويهيء له الأرضية لولادة جديدة في خضم التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أما **إسحاق نقاش** (الذي وضع الناشر صورته في غلاف الكتاب – المترجم) فإنه يدرس التأريخ الإسلامي وتأريخ الشرق الأوسط في جامعة برانديز Brandeis University ، وهو صاحب كتاب (**شيعة العراق**)

كما إن لديه مساهمات في كتابة مقالات في كلّ من الشؤون الأجنبية Foreign Affairs ونيوزويك ، ونيويورك تايمز . يعيش نقّاش في مدينة برنستون Princeton في نيوجرسي مع زوجته وإبنتيه.

[لم يفت الناشر أن يشرح الصور الموضوعة على وجه الغلاف "أي غلاف الكتاب" بما في ذلك صورة **السيد السيستاني** التي قال عنها: صورة **آية ا العظمى علي السيستاني الذي قاد نهوض الشيعة نحو السلطة في حقبة ما بعد البعث العراق** ، والصور الأخرى التي تبين **إمرأتين من نساء النجف وهن يعرضن أصبعيهما المصبوغين بالحبر النفسجي** بعد إدلائهن بأصواتهن في صناديق الاقتراع في انتخابات يناير/ شباط ٢٠٠٥ في العراق.

[أما على ظهر الغلاف فقد وضع الناشر أو مصمم الغلاف ، عدة تقريضات أو تعريفات بالكتاب بأقلام مجموعة من الكتّاب والباحثين نورد نص ترجمتها كما يلي] :

" **إن التحول البعيد المدى والأكثر أهمية في العالم الإسلامي اليوم هو نهوض الشيعة ، وهو المشروع الذي انطلق من العراق ولكنّه لن ينتهي هناك. ليس هناك من تابع هذا التحول أو هذا النهوض وماذا يعني بالنسبة لعموم العالم العربي أفضل من إسحاق نقاش**".

فريد زكريا – محرر نيوزويك إنترناشنال وكاتب كتاب (مستقبل الحرية)The Future of Freedom

****

" **لقد كتب إسحاق نقاش بحثاً رائعاً ، أو تقريراً صريحاً وجليّاً حول التأريخ الشيعي والسياسة الشيعية في أربع بلدان من أقطار الشرق الأوسط . كما قدم قراءة جميلة في الأيديولوجية الدينية مستخدماً منهجية مقارنة بأسلوب واثق وطريقة متمكّنة ومتينة . إن هذا الكتاب جدير بأن يقرأ من قِبل أي متابع يسعى الى تشكيل رؤى وتصورات واعية لما يجري في العالم الإسلامي" .**

ميشيل وولزر Michael Walzer – معهد الدراسات المتقدمة وكاتب كتاب (الحروب العادلة وغير العادلة) Just and Unjust Wars

****

" **الشيعة ، الأقلية المضطهدة والمقموعة منذ فترة طويلة يصلون الى السلطة اليوم في العالم العربـي ، إنّه كتاب مهم جداً لصنّاع القرار في السياسة الأمريكية لكي يفهموا تأريخهم ، (أي تأريخ هؤلاء الـشيعة) ومعاناتهم وتطلّعاتهم وآمالهم . كتاب إسحاق نقّاش هذا يعتبر مرشداً موثّقاً وجديراً بالاعتماد في إطار الثورة الشيعية المعاصرة** ".

ميشيل إكناتيف Michael Ignatieff أستاذ بروفيسور وخبير في شؤون حقوق الانسان – مدرسة كنـدي الحكومية – جامعة هارفرد Harvard University

****

" هذا الكتاب ثري ووثائقي في تناوله للتأريخ المعاصر والسياسة العالمية المعاصرة . إنّه عمل جيد لمتابع ضليع ومعتَمد ، وسوف يكون مفيداً جداً للتلاميذ والمراقبين لشؤون السياسة المعاصرة وللسياسة الخارجية الأمريكية "

أديد داويشا Adeed Dawisha – جامعة ميامي – أوهايو Miami University , Ohio

شيء حول فصول الكتاب

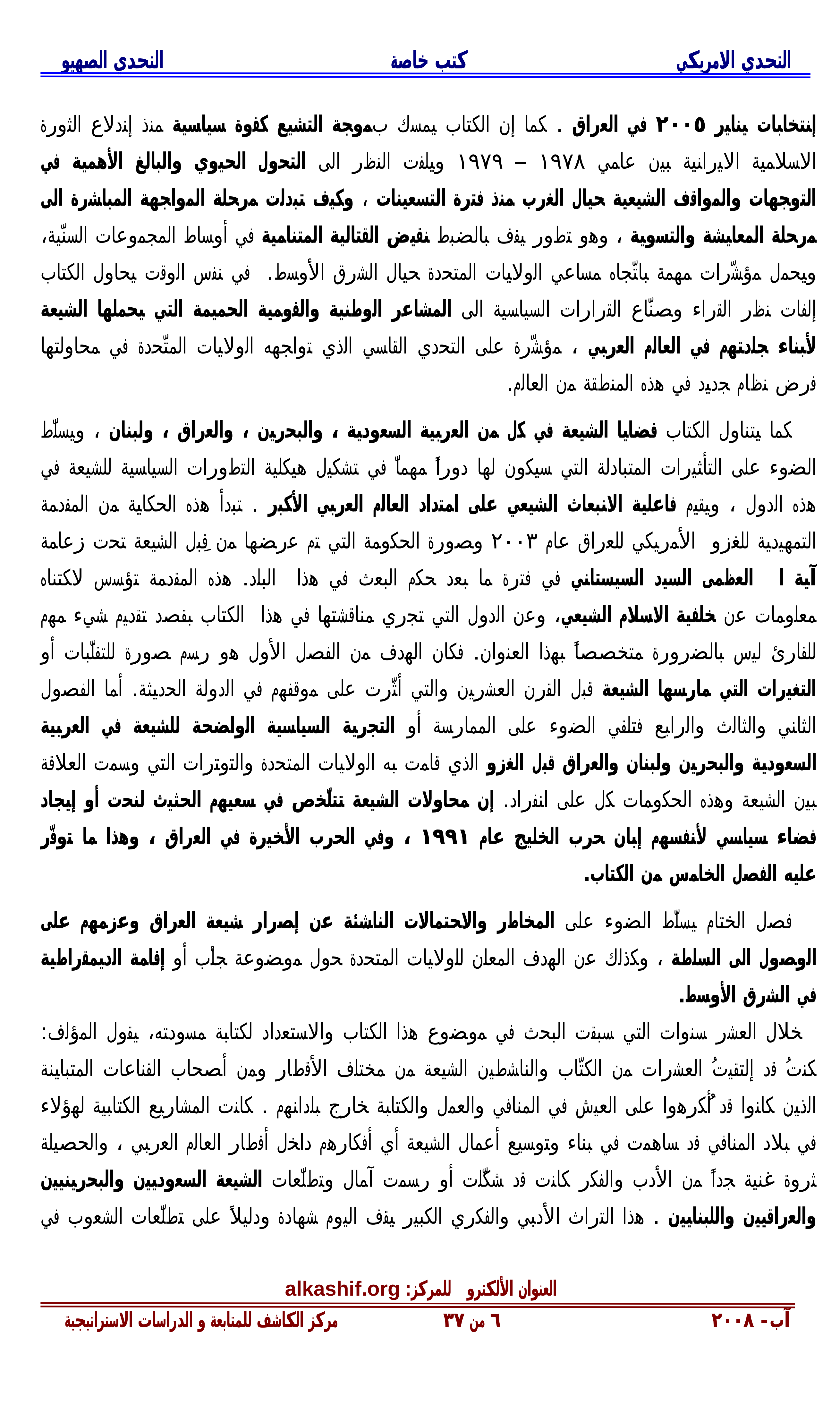
يبدأ الكتاب بعد تعريف الناشر بمقدمة أو تصدير وضع تحت عنوان (**تصدير الكاتب Preface**) جاء نصه كما يلي:

" قبل شهر واحد فقط من إنتخابات يناير ٢٠٠٥ في العراق ، وبعد أيام قليلة من قيام مجموعة من المسلّحين، وبوقاحة، بإطلاق الرصاص على عدد من موظفي الانتخابات وقتْلهم في وضح النهار في قلب بغداد، أصدرت مجموعة مقاتلة من **أنصار السنّة** بياناً أعلنت فيه بأن " **الديمقراطية منهج غير إسلامي لأنها تؤلّه الجنس البشري** ". وأضاف البيان بأن الديمقراطية **كلمة يونانية تشير الى حكم الشعب** ، وهذا يعني بأن الناس يعملون بما يرونه مناسباً لهم ، كما إن مفهوم الحكومة في هذا السياق يعد بمثابة **الردة** (أي الارتداد عن العقيدة والدين " لأنه **يتحدى المعتقدات الدينية الإسلامية القائلة بأن الحكم والسلطة هما وحده** " . كان هذا البيان موقّعاً من قِبل **مجموعتين سنّيتين متمردتين أُخريتين** . وكان يحذّر أي شخص يشارك في الانتخابات وينذره أو يتوعده بأن حياته ستكون في خطر في حال عدم الالتزام بهذا التحذير . **إن البيان بالتأكيد كان يشير أو يستهدف وبوضوح مواجهة أحكام علماء الدين الشيعة أو فتاواهم التي أصدروها بشأن شرعية الانتخابات والتي نصت على أن الانتخابات واجب شرعي على كل عراقي.**

إن تزامن البيان مع تصاعد وتيرة العنف في العراق في الفترة التي سبقت وأعقبت الانتخابات كان مؤشراً واضحاً على **الصراع الوحشي والدموي الذي يحتدم اليوم بين المسلمين حول روح الإسلام** ، وهو صراع تمظهر بشكل جلّي في الوقت الذي تحاول أمريكا أن **تلعب دوراً حاسماً في الشرق الأوسط** وحيث تجري **تحولات جيوسياسية** مهمة في هذه المنطقة . **إن حصيلة حرب الأفكار هذه داخل الإسلام سيكون لها تأثيراً عميقاً ليس على شعوب الشرق الأوسط فحسب، وإنما على مجمل العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية.**

هذا الكتاب يسلّط الضوء على بعض **الأبعاد التأريخية لهذا الصراع** ، إذ إنّه **يركّز على الشيعة** الذين يشكّلون **الطائفة الأقلّية** داخل الإسلام (أي العالم الإسلامي- المترجم) ، **والذين يقفون اليوم في قلب المحاولة الأمريكية لإعادة تشكيل أو هيكلة الشرق الأوسط** . الـتأريخ الذي تتم مناقشته هنا (أي في الكتاب – المترجم) يبين كيف أن **الشيعة استجابوا الى الجيشان أو النهوض الناشئ عن الانقلاب ضد الأمبراطورية العثمانية وانبثاق مفهوم دولة الوطن في القرن العشرين** . كما إن الكتاب يعرفّنا **بالمجتمعات السياسية الشيعية** التي راح أتباعها يتخذّون هوية جديدة ويعيدون النظر في تعريف علاقاتهم مع الدول الناشئة حديثاً وليس الى أي من النخب الشيعية الحاكمة المدعومة من القوى العربية، التي **لم تكن راغبة في تبيئة الشيعة أو التعايش معهم داخل الدولة الحديثة. إن تداعيات هذا النهوض ، وعجز دولة الوطن أو قل عيوبها ونواقصها أصبحت في واجهة الأحداث اليومية في الشرق الأوسط.**

التحليل المقدم في هذا الكتاب يرسم صورة التحولات الانتقالية التي مارسها ويمارسها الشيعة العرب في الفترة التي سبقت ظهور دولة الوطن أو الحكومة الوطنية في الشرق الأوسط والتواصل معها حتى يوم



إنتخابات يناير ٢٠٠٥ في العراق . كما إن الكتاب يمسك ب**موجة التشيع كقوة سياسية** منذ إندلاع الثورة الاسلامية الايرانية بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ويلفت النظر الى **التحول الحيوي والبالغ الأهمية في التوجهات والمواقف الشيعية حيال الغرب منذ فترة التسعينات ، وكيف تبدلت مرحلة المواجهة المباشرة الى مرحلة المعايشة والتسوية** ، وهو تطور يقف بالضبط **نقيض القتالية المتنامية** في أوساط المجموعات السنّية، ويحمل مؤشّرات مهمة باتّجاه مساعي الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط. في نفس الوقت يحاول الكتاب إلفات نظر القراء وصنّاع القرارات السياسية الى **المشاعر الوطنية والقومية الحميمة التي يحملها الشيعة لأبناء جلدتهم في العالم العربي** ، مؤشّرة على التحدي القاسي الذي تواجهه الولايات المتّحدة في محاولتها فرض نظام جديد في هذه المنطقة من العالم.

كما يتناول الكتاب **قضايا الشيعة في كل من العربية السعودية ، والبحرين ، والعراق ، ولبنان** ، ويسلّط الضوء على التأثيرات المتبادلة التي سيكون لها دوراً مهماً في تشكيل هيكلية التطورات السياسية للشيعة في هذه الدول ، ويقيم **فاعلية الانبعاث الشيعي على امتداد العالم العربي الأكبر** . تبدأ هذه الحكاية من المقدمة التمهيدية للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وصورة الحكومة التي تم عرضها من قِبل الشيعة تحت زعامة **آية ا العظمى السيد السيستاني** في فترة ما بعد حكم البعث في هذا البلد. هذه المقدمة تؤسس لاكتناه معلومات عن **خلفية الاسلام الشيعي،** وعن الدول التي تجري مناقشتها في هذا الكتاب بقصد تقديم شيء مهم للقارئ ليس بالضرورة متخصصاً بهذا العنوان. فكان الهدف من الفصل الأول هو رسم صورة للتقلّبات أو **التغيرات التي مارسها الشيعة** قبل القرن العشرين والتي أثّرت على موقفهم في الدولة الحديثة. أما الفصول الثاني والثالث والرابع فتلقي الضوء على الممارسة أو **التجربة السياسية الواضحة للشيعة في العربية السعودية والبحرين ولبنان والعراق قبل الغزو** الذي قامت به الولايات المتحدة والتوترات التي وسمت العلاقة بين الشيعة وهذه الحكومات كل على انفراد. **إن محاولات الشيعة تتلّخص في سعيهم الحثيث لنحت أو إيجاد فضاء سياسي لأنفسهم إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ ، وفي الحرب الأخيرة في العراق ، وهذا ما توفّر عليه الفصل الخامس من الكتاب.**

فصل الختام يسلّط الضوء على **المخاطر والاحتمالات الناشئة عن إصرار شيعة العراق وعزمهم على الوصول الى السلطة** ، وكذلك عن الهدف المعلن للولايات المتحدة حول موضوعة جلْب أو **إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط.**

خلال العشر سنوات التي سبقت البحث في موضوع هذا الكتاب والاستعداد لكتابة مسودته، يقول المؤلف: كنتُ قد إلتقيتُ العشرات من الكتّاب والناشطين الشيعة من مختلف الأقطار ومن أصحاب القناعات المتباينة الذين كانوا قد أُكرهوا على العيش في المنافي والعمل والكتابة خارج بلدانهم . كانت المشاريع الكتابية لهؤلاء في بلاد المنافي قد ساهمت في بناء وتوسيع أعمال الشيعة أي أفكارهم داخل أقطار العالم العربي ، والحصيلة ثروة غنية جداً من الأدب والفكر كانت قد شكّلت أو رسمت آمال وتطلّعات **الشيعة السعوديين والبحرينيين والعراقيين واللبنانيين** . هذا التراث الأدبي والفكري الكبير يقف اليوم شهادة ودليلاً على تطلّعات الشعوب في

الشرق الأوسط ويدفعهم لتكييف الإسلام وتبيئته وفْق الزمن الحاضر (أي الحداثة – المترجم) ويدفعهم للتصدي ليكونوا أسياداً في صناعة مستقبلهم، وصياغة قَدرهم السياسي.

بعد هذا التصدير يعقّب الكاتب بمقدمة تمهيدية تحت عنوان " **إصلاح ديني يقوده الشيعة** "**.**جاء فيها:

" وعلى الرغم من هذه العقبات أو التراجعات، فإن مسألة الإصلاح في الشرق الأوسط ما تزال في متناول اليد، إلا إن بذور هذا الإصلاح يجب أن تُزرع من قِبل شعوب المنطقة نفسها، و ليس من قِبـل أيـة قـوة خارجية، حتى لو جاءت على أيدي قوة عظمى كقوة الولايات المتحدة الأمريكية ".

ويضيف:

" إن التوجه داخل التشيع ، وبعيداً عن المواجهة ، وباتجاه الحوار مع الغرب ، أصبح فعلاً حقيقـةً لا يمكن تجاهلها ، وهو ما يثير نقدياً سؤالاً مهماً بشأن السياسة الخارجية الأمريكية مفاده: هـل يـستطيع الشيعة الذين هم تأريخياً أقلّية داخل الإسلام ، أن يأخذوا زمام المبادرة في النهوض بعملية الاصلاح فـي العالم العربي؟ أو المساهمة في إلهام هذا الإصلاح. التأريخ الواضح والمعالم التنظيمية للتشيع تؤكّد بأنهم قادرين فعلاً على ذلك ولديهم الدافع الكامن الكافي للقيام بمثل هذا الدور".

وهنا أشار الكاتب إلى العلاقة بين القاعدة الشيعية وقيادتها قائلاً:

" تقوم هذه العملية بدعم وتقوية الأتباع الشيعة وتحريضهم على الاحتفاظ بعلمائهم وإبقـائهم علـى الخط، ودفعهم للانسجام مع مصالحهم، إلا إنها من جانب آخر مكّنت القادة الدينيين مـن بنـاء قـوتهم الثقافية والمالية وترتيب علاقتهم مع الحكومة أو الدولة . وفي هذه الثنائية يكمن جـوهر الديمقراطيـة الذي هو: حرية عموم الناس (أي الشعب) وتمكينهم من لعب دور بارز في تقرير مـن لـه الحـق فـي السلطة الدينية. وهذه السلطة بدورها ، يمكن أن تُستخدم لمراقبة السلطة التنفيذية وتضع الحكّـام فـي دائرة المسؤولية والمحاسبة ".

وحول دور **آية ا العظمى السيد علي السيستاني**، يقول الكاتب في هذه المقدمة ما نصه:

" في خضم الهياج الكبير الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق ، وفي غياب القائد الوطني ذي المكانـة الرفيعة القادر على توحيد العراقيين، إستطاع آية ا العظمى السيد علي السيستاني أن يفـرض نفـسه باعتباره الزعيم أو القائد الأكثر وقاراً وهيبةً بين الشيعة العراقيين . هذا الرجل الناسـك المنعـزل عـن العالم، ورجل الدين صاحب الخمسة وسبعين عاماً الذي يتمتّع بأكبر عدد من المقلّـدين والأتبـاع بـين الشيعة في العالم، إستطاع أن ينتزع شيئاً أو يفرض شيئاً أشبه ما يكون بـ موقعية بابا الشيعة الـذي يقدم النصائح والاستشارات لمقلّديه ويستجيب أو يتناغم مع من الآمال والتطلعات الـسياسية لجمهـور أنصاره ومحبيه ". مضيفاً:

" ومع ذلك ، وعلى الرغم من إعتقاد السيد السيستاني الراسخ بعدم تدخّل علماء الدين بالسياسة وحِرصه على إبقائهم خارجها إلا إنّه سحب مضطراً الى ملئ فراغ السلطة في العراق ، الأمر الذي جعله يطرح رؤيته

بوضوح في شكل الحكومة وصياغة الدستور. وكذلك، وفي عدة مناسبات بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، إصطدم السيستاني أو وقف ضد خطط بول بريمر الثالث، الذي كان في قمة هرم الإداريين الأمريكان العاملين في العراق . وفي يونيو / حزيران ٢٠٠٣ أصدر السيستاني حكماً أو (فتوى – المترجم) منع بموجبه تعيين عناصر أو أشخاص لكتابة مسودة الدستور، وجعل ذلك حصرياً بانتخابهم (أي إنتخاب هؤلاء الأشخاص) من قبل أبناء الشعب العراقي".

وعن دور النجف وكونها **حاضرة العالم الإسلامي** ومثابة مستقبله الواعد يقول الكاتب:

" **إن مدينة النجف** تُعتبر مكاناً خاصاً لعلماء الدين ، وإن لها خصوصية مهمة للشيعة. السبب الأول لكونها تضم مرقد أو **ضريح الإمام علي** الذي هو أول إمام لدى الشيعة ، إضافة لكون المدينـة تحتـضن أو تحـتفظ بالمؤسسة الدينية الشيعية (التقليدية) لأكثر من ألفية كاملة (أي أكثر من ألف سنة) . وقبل ظهور الدولة الحديثة في القرن العشرين ، كانت النجف هي المعهد المفضل (أي الحوزة المفضلة - المترجم) لأغلب رجال الـدين الشيعة وفقهائهم وأساتذتهم. إذ إنها تتمتع بالموقع الأكثر إستقلاليةً وتنظر الى نفسها باعتبارها العصب الحساس **ومركز الثقل في العالم الشيعي**. إن تأسيس الدولة العراقية تحت حكم الأقلّية السنّية عام ١٩٢١ وما أعقبه من ترسيم الحدود مع إيران وجه ضربة الى واقع المؤسسة الدينية شبه المستقلة وتحديـداً الـى رافـدها المـالي والاقتصادي الجيد فضلاً عن موقعها الأكاديمي الممتاز. بعد ذلك راحت النجف تتاولب أو تنكفئ في مرحلـة أفول وإنحدار إجتماعي وإقتصادي وثقافي حتى وصلت هذه المرحلة الى منتصف القرن العشرين، **حيث حلّت قم في إيران محلّها كأكبر مركز أكاديمي ديني للشيعة في العالم**. فبينما كان عدد الطلبة في قـم فـي تزايـد مطّرد، راح عددهم في النجف يتراجع من **ثمانية آلاف طالب** في أوائل القرن العشرين إلى **أقل من ألفين** عام ١٩٥٧ . هذا التراجع يمكن أن يوصف بأنه أشبه بمعادلة **تحول جامعة بحث علمي رئيسية الى كلية صغيرة**. أما تحت حكم البعث ، وخاصة بعد إنتصار الثورة الإيرانية ، فقد تضاءل عدد التلاميذ في النجف وتقلّص الى حدود **عدة مئات** فقط . وهكذا **أصبحت قم مركزاً لنشر الأفكار الدينية** فيما إنكفأت النجف الى داخلهـا وعلـى النقيض تماماً مما كان متوقّعاً .

في خضم الغزو الأمريكي للعراق – يضيف الكاتب- أصبح الشيعة في عموم الكرة الأرضـية يتطلّعـون وبلهفة بالغة الى إنبعاث النجف مرة أخرى كمركز أكاديمي قيادي لهم . إن أملهم بـأن نهـضة النجـف أو إنبعاثها أو النهضة فيها * سوف تعزز **الحركة الإصلاحية في إيران** وتشجع السيستاني وعلماء الـدين الذين

(*) استخدم الكاتب كلمة renaissance التي تعني النهضة أو الانبعاث أو الولادة الجديدة ، كما إنها تعنـي النهـضة الأوربية ، أو عصر النهضة الأوربية وهي كما يشرحها قاموس المورد الكبير بأنها "حركة انتقالية في أوربا حـصلت بين القرون الوسطى والعصر الحديث ، ونشأت في القرن الرابع عشر في إيطاليا واستمرت الى القرن السابع عـشر ، وقد تميزت بالتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية وازدهار الأدب والفن وانبلاج فجر العلم الحديث". راجع القـاموس المـذكور – المترجم.

حوله **لتبيئة التشيع وتكييفه مع الأزمنة الحديثة**. **يناقش الشيعة اليوم بأن تغييراً يجب أن يجرى على الزعامة الدينية نفسها ، مؤيدين بأن المرجعية في النجف ينبغي أن تتطور الى مؤسسة شبيهة بالمؤسسة البابوية في الفاتيكان .**

إن **فكرة مؤسسة دينية شيعية مستقلّة عن الحكومة** – والكلام كلّه للمؤلف- كانت قد إقتُرحت أول ما إقتُرحت من قِبل عالم الدين العراقي **محمد باقر الصدر** بفترة قصيرة قبل إعدامه من قِبل حزب البعث عام ١٩٨٠ . وكانت (أي هذه الفكرة) قد تم تطويرها في التسعينات ١٩٩٠ من قِبل **محمد حسين فضل ا** في لبنان. إن كلاً من **الصدر وفضل ا** لاحظا بأن المناهج التخصصية في المؤتمرات ومراكز البحوث الشيعية **لم تكن قادرة على إعداد قيادات دينية مؤهلة للتعاطي أو التعامل مع الحياة العصرية**. وكما يقول **فضل ا** بأن القادة الدينيين اليوم يجب أن يأخذوا زمام المبادرة للإمساك بشؤون العالم، وأن يكونوا ملمين أو قادرين على الإجابة عن الأسئلة العديدة في المسائل المختلفة التي يثيرها المقلّدون في كل أنحاء العالم . ومع ذلك فإن القادة الدينيين كانوا قد **تخلّفوا كثيراً عن مسار التطور** الذي خطا فيه مقلدوهم ، بل إنهم فشلوا في التجاوب مع تطلّعات مقلّديهم الاجتماعية والسياسية . ومن أجل التعامل مع هذه المشكلة ، إقترح **فضل ا زعامة دينية عالمية واحدة** يمكن تأسيسها أو وضعها على هيئة مؤسسة مع مركز قيادة دائم بإمكانه دعم وإسناد القائد الديني. **هذا القائد الديني نفسه يمكن أن يسدد أو يساعد من قِبل متخصصين في حقول الحياة المختلفة ولهم ممثّلون في أقطار عديدة يقومون مقام السفراء**. وعلى شاكلة **جون بول الثاني** ، الذي كان بابا ناشطاً وفاعلاً، فإن القائد الديني الشيعي يمكن أن يسافر في كل أنحاء العالم الاسلامي متواصلاً مع جمهور المؤمنين، مخاطباً إياهم، ومتعاطياً مع شؤونهم وشجونهم . وعند موت القائد ، تقوم هذه المؤسسة بالمحافظة على إستمراريتها عبر تمكين القائد الجديد لكي يبدأ من حيث إنتهى سابقه، **بمعنى لا يبدأ من جديد** ، (أو من المربع الأول - كما يقولون اليوم – المترجم).

إن **السيستاني** يفضل الاحتفاظ بمنظمة دينية غير رسمية أو فضفاضة وطليقة أي هي نفسها التي وسمت الزعامة الدينية الشيعية لقرون طويلة ، ولكن الإصلاحات التي إختار أن يطرحها هو وخلفاؤه سيكون لها تأثيراً أعمق على الشيعة في العالم العربي ، **وهو محور ونقطة إرتكاز هذا الكتاب**. فعلى النقيض من إيران يوجد أكثر من ٨٠% من نسبة سكان هذا البلد ممن يتبنّون حكومة التشيع ، فيما كان الشيعة في العالم العربي محكومين من قِبل حكومات سنّية وحتى من قِبل مسيحيين ، كما هو الحال في لبنان حتى أواسط السبعينات ١٩٧٠.

الفصل الأول

عبء الماضي

في هذا الفصل يسلّط الكاتب الضوء على التأريخ الذي يؤشر على العلاقات غير المريحة بين الشيعة وحكومات كل من **البحرين الحديثة ، والعربية السعودية، والعراق، ولبنان** . إنّه يبين كيف أن الشيعة والنُخب الحاكمة كانوا قد إستخدموا الماضي (أي التأريخ) لإنكار أو شرعنة النظام الاجتماعي الحالي ودور ذلك في تحديد مفهوم السلطة والقوة. إن **السجالات بين الشيعة والنخبة الحاكمة وكذاك التأريخ**، والتي سنأتي على مناقشتها في هذا الفصل ، سوف تصور لنا كيف أن الشيعة في العالم العربي كانوا داخلين في عمق المشاعر الوطنية والقومية لبلدانهم **ولكنهم أُبعدوا عن السلطة** وراحوا جاهدين لإعادة تقويم هذا الخطأ السياسي بل الخطيئة السياسية – حسب تعبير الكاتب- وربما الحيف أو الظلم السياسي الذي وقع عليهم. فيبدأ الكاتب **بالبحرين والعربية السعودية** وحيث الجدل حول الماضي **بين الشيعة والعوائل الحاكمة** في هذين البلدين والذي إستغرق **أكثر من مئتي سنة** لحد الآن.

يضع الكاتب عناوين دالة في هذا الفصل من ضمنها مثلاً " **لمن الوطن؟** " ويتحدث عن صعود **آل خليفة وآل سعود** قائلاً:

" **إن صعود آل خليفة وآل سعود كان بمثابة ضربة وجهت إلى الشيعة في كلّ من البحرين والعربية السعودية**. فبينما أصبحت **الأقلّية السنّية في البحرين مهيمنة على الأكثرية الشيعية** في هذا البلد، كانت الأقلّية الشيعية في العربية السعودية تتعرض لضغوط **الاصلاح الوهابي** الذي يعتبر الشيعة **كفاراً وملحدين**، ويجب أن يجبروا على الانسجام مع القراءة الوهابية للاسلام. وفي كلا البلدين كان الشيعة والنخب الحاكمة فيهما يقدمان قراءات مختلفة ومتباينة في ما يتعلّق بظهور البحرين المعاصرة والمملكة العربية السعودية المعاصرة أيضاً ، وكل من الطرفين (أي الشيعة وحكام الدولتين) **يحاولون أن يطرحوا مزاعمهم في الوطن، أي في تأسيسه وبنائه، ولمن هو ؟** كما جاء في العنوان السابق المذكور لهذا الفصل من الكتاب.

إن تقرير أو مزاعم **آل خليفة في غزو البحرين** عام ١٧٨٣ كان جرى تقديمه ضمن سلسلة من المقالات تمت كتابتها إبان الحرب العراقية - الإيرانية أي بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ (حيث تفاقمت التوتّرات بين السنّة والشيعة، وبين العرب والفرس) ، وكذلك في كتاب صدر عن تأريخ البحرين وترشّح عن مؤتمر أقيم في المنامة عام ١٩٨٣ يشير الى **الذكرى السنوية المئوية الثانية لوصول العائلة** (أي عائلة آل خليفة) الى الجزر. في كتابهم هذا حاول أعضاء من آل خليفة وكتّاب آخرون في معسكرهم **إطالة فترة التأريخ المنصرم التي حكمت العائلة خلالها البحرين** .

ويعلّق الكاتب على ماضي الشيعة والتشيع في خضم التطورات التي حصلت في كل من البحرين والسعودية قائلاً:

" إن أسطورة أو حكاية ماضي الشيعة المجيد تقف على النقيض تماماً من الحقيقة الحالية للبحرين، حيث تقوم النخبة القبلية السنّية الحاكمة بالسيطرة على السكان الشيعة المستقرين. وكما ستقرأ في الفصل التالي فإن آل خليفة شجعوا هجرة القبائل البدوية السنّية الى داخل الجزر، وبذلك تم تغيير النسبة السكانية للسنّة والشيعة في البلاد. المجتمع البحريني بقي مقسماً طائفياً وجغرافياً وطبقياً الى حد القرن العشرين مع ميول السكان السنّة في التركيز على العيش داخل المدن ، فيما يعيش الشيعة بشكل رئيسي في الضواحي والمناطق الريفية. التزاوج المشترك بين الطائفتين لم يكن مسموحاً به في الأعم الأغلب إلا في أواخر الستينات . هذا العزل العرقي كان أسلوباً في الحياة لم يحافظ على حكم الأقلّية من آل خليفة وحسب ، وإنما حافظ على الهوية المتميزة للأغلبية الشيعية ".

ويضيف:

" على النقيض من البحرين حيث لم يحتفِ آل خليفة بأية رؤية دينية مجيدة أو غير مجيـدة. تـرى الوهابية في العربية السعودية تشكّل تهديداً جدياً ضد إحياء الأقلّية الشيعية كمجموعة دينية متوثّبـة أو قابلة للحياة. ولم يحاول الحكّام السعوديون عزل الشيعة فقط وإنما سعوا لتذويبهم وصهر هويتهم كذلك. ففي فترتي الدولتين السعوديتين الأولى والثانية تعرضت المؤتمرات والملتقيات والنوادي الـشيعية فـي القطيف الى المداهمة والإغلاق ، كما تم إحراق مكتبات الشيعة هناك. أما مرافد أئمة الشيعة ومقدسـيهم وكذلك مساجدهم ومؤسساتهم الدينية الأخرى كلها كانت قد دمرت تدميراً كاملاً. كما منع الشيعة من أداء أو ممارسة طقوسهم الدينية علناً، وتم تعيين قضاة خواص لهم (أي من قبل الحكومة – المتـرجم) فـي منطقتي الإحساء والقطيف لدعم الاسلام السنّي هناك، وقام السعوديون كذلك بتعيين محافظين أو حكـام جدد في هذه المناطق يتم إرسالهم من نجد ، الى هاتين المدينتين . إضافة الى ذلك قام هـؤلاء بتهـشيم نفوذ العوائل الشيعية البارزة ونفيهم أو نفي العديد من عناصرهم الى منطقة الدرعية. وفي فترة الحكومة السعودية الثالثة تم تقليص نفوذ النخبة الشيعية في الإحساء والقطيف بشكلٍ هائل ، فيما غادر أو هـاجر العديد من الأساتذة والعلماء الدينيين الشيعة الى ايران والعراق ".

وعن **الفرق بين العراق وهاتين الدولتين** يعلّق الكاتب قائلاً:

" هناك **إختلافان أو تباينان بارزان** يميزان العراق عن البحرين والعربية السعودية. الأول ، وعلى النقيض من إجراءات تشكيل أو تشكّل الدولتين المذكورتين التي تُعزى الى غزو وتوسع إقليمي من قبل آل خليفة وآل سعود ، فإن **العراق تم إيجاده تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢١ بعد إنهيار الامبراطورية العثمانية،** وخلال القرون الخمسة المتقدمة على هذا التأريخ كان العراق محور تواصل ديني وثقافي بين الامبراطورية العثمانية السنّية وإيران الشيعية ، **وبما أن الحكم العثماني كان مجرد إسم على مسمى كان الحكـم الـصفوي وبعـده القاجاري الايرانيين قادرين على الزعم بأن الشاه يمكن أن يكون حامياً لمصالح الشيعة في العراق** ، حيـث تقع في قلبه مدينتا الأضرحة (المقدسة) أي **النجف وكربلاء** .



هذا هو الاختلاف الأول ، أما الاختلاف الثاني، وعلى خلاف شيعة السعودية وشيعة البحرين، الذين لهـم تأريخ طويل كشعب مستقر ، فإن **الأكثرية من شيعة العراق إنما هم من أصل قبـائلي أو عـشائري حـديث العهد**. هذا التطور جاء نتيجة طبيعية **لظهور النجف وكربلاء في القرنين الثـامن عـشر والتاسـع عـشر كقاعدتين للدعاية الشيعية في أوساط القبائل العربية البدوية في مركز وجنـوب العـراق** . بحلـول القـرن العشرين أصبح الشيعة أغلبية في البلد، باعتبارهم جسد القبائل العراقية التي إستقرت في العـراق وإعتنقـت التشيع. وهذا يعني أن **الجدل بين الشيعة والنخبة الحاكمة في السنين الحيوية والفعالة في العراق غطّت فترة زمنية أقصر من تلك التي غطّتها في البحرين والسعودية** ، وإنها تركّزت على الأحداث التي أحاطت بسقوط الامبراطورية العثمانية ، والتي غطاها الكاتب في نهاية هذا الفصل ، ومنها إنتفاضة أو **ثورة العشرين** ضـد البريطانيين التي ناقشها في الفصل الثالث من هذا الكتاب، بالإضافة الـى ذلـك ، وبينمـا **يـزدري الـشيعة البحرينيون العقلية القبائلية أو العشائرية لآل خليفة** ، **فإن الشيعة العراقيين يفتخرون بانتماءاتهم العشائرية ويعارضون المحاولات الحكومية للتوهين من دور العشائر في الكفاح من أجل الاستقلال ضد البريطانيين .**

الملكية العراقية التي شكّلها البريطانيون كان قد تم بناؤها حول **الملك فيصل نجل الشريف حسين في مكة،** وجنباً الى جنب مع **النخبة السنّية** التي كان أعضاؤها في الغالب بحاجة الى قاعدة إجتماعية قوية في القطـر. قبل المجيء الى العراق ، جرى **تعيين فيصل ملكاً في سوريا** في نهاية الحـرب العالميـة الأولـى ، ولكـن الفرنسيين خلعوه عام ١٩٢٠ . الضباط الأشراف حول فيصل كانوا قليلين جداً بحيث لم يكن بإمكـانهم حكـم العراق على مسؤوليتهم الخاصة، **وهكذا كان عليهم أن يشاركوا معهم في السلطة قرابة الـ خمـسمائة مـن الضباط والموظفين العثمانيين السابقين**. وهؤلاء إما كانوا قد إنشقّوا عن فيصل أثناء الحرب ، أو إلتحقوا به في دمشق بعد تدمير الامبراطورية العثمانية. الموظفون والضباط الصغار في حقبـة ١٩٢٤ تمـت تـرقيتهم وخلال سنوات قليلة الى جنرالات وحكّام وموظفين من الرتب العليا ووزراء . بين هؤلاء الموظفين كان هناك عدداً لا بأس به من غير العراقيين من الذين كانوا **غير مطّلعين على شعاب العراق وشعبه**. الأكثر معروفيـة من بين هؤلاء هو **ساطع الحصري** الذي تم توثيقه أو تعريفه **لهيكلة المنهج التعليمي والتربوي فـي العـراق والإشراف عليه.**

الفصل الثاني

سياسة الاحتواء في الخليج الفارسي

إحتوى هذا الفصل على تحليلات الكاتب حول **سياسة الإحتواء التي إنتهجها حكّام الخليج فـي إحتـواء الشيعة والتشيع والعلاقة بين الطرفين وخاصة في الكويت** حيث ذكر ما نصه:

" ترى، ما هو الشيء الذي يوضح **الموقف الإيجابي للشيعة تجاه العائلة الحاكمة فـي الكويـت**؟ إن المشاعر والأحاسيس الوطنية الكويتية الناتجة عن الغزو العراقي إنما هي عامل واحد فقط، أمـا العامـل الآخر الذي لا يقلّ **أهمية عن ذلك فهو السياسة المتسامحة لآل الصباح تجاه الـشيعة الكـويتيين علـى إمتداد القرن العشرين** ، وهي سياسة لم تحاول أن تجرد هؤلاء الشيعة من كبريائهم أو تخـدش كـرامتهم على الرغم من أن **آل الصباح** يصنفون أو يميزون ضد الشيعة الكويتيين، **وإن الشيعة هم خارج الـدائرة الداخلية للسلطة**، لكن هذه الشريحة الشيعية كانت قد لعبت دوراً مهماً فـي الاقتـصاد ، وإن أعـضاءها شاركوا في البرلمان وحازوا على مواقع في **الجيش والشرطة**. **ونتيجة لذلك، فـإن الـشيعة يفخـرون بهويتهم الكويتية** ، وكثيراً ما كانوا يشعرون بأن مصيرهم مرتبط مع مصير تلك العائلة المالكـة. وهـي حقيقة معترفٌ بها من قِبل الشيعة وخصومهم، وكذلك من قِبل الكتّاب الغربيين ".

وعلى نقيض الكويت، التي إتّخذ حكامها خطوات جادة **لدمج الشيعة في كيان الدولة** ، فإن العوائل الحاكمة في كل من **السعودية والبحرين** غالباً ما نظروا الى الشيعة **نظرة عدائية**. وهذه المشكلة تُلحظ بشكل خاص في العربية السعودية ، **حيث ينظر الحكام ورجال الدين في المملكة الى الشيعة وكأنهم خارج دائـرة الاسـلام أو بعيدين عنها.**

وقد أضاف الكاتب في هذا الفصل وفي هذا السياق ما نصه:

" **الشيعة السعوديون يعتبرون العقد الذي أعقب انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ واحداً من أسوأ العقود التي مروا بها في تأريخهم الحديث. إذ إن التوتّر بين العربية السعودية وإيران آنذاك أدى الى إزدياد هجمات الوهابيين على التشيع كنظام فكري ومنظومة إعتقادية . فلقد حددت الحكومة السعودية حتى الأسماء التي بإمكان العائلة الشيعية إختيارها لأبنائها.** فأسماء من قبيل: محمد حسن ، أو محمـد علـي ، أو محمد الباقر، وكذلك إستخدام لقب سيد لتخصيص أفراد معينين والإيحاء بزعم إنحدارهم من نَسب النبي محمد، كل ذلك **تم منعه وتحريمه**. في نفس الوقت، أصدر العلماء الوهابيون الذين كان يتزعمهم رئيس هيئة علمـاء الدين **عبدالعزيز بن باز** (توفي عام ١٩٩٩)، **أصدروا تعليمات جديدة ضد الشيعة ، مؤكّدين مجدداً بأن الشيعة كفّار، ويحرم على المسلمين التعامل معهم** ". وأضاف (أي الكاتب):

" نعم، الثورة الإيرانية كان لها أثر كبير على الأقلّية الشيعية في العربية السعودية عبر إلهام المظـاهرات الجماهيرية وإلهاب حماسها. ففي عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وتحديداً في ٢٨ نوفمبر / تشرين ثاني عـام ١٩٧٩ أخذ الشيعة شوارع المدن والقرى في المحافظة الشرقية و**هيمنوا عليها متحدين إشعار الحكومة** (وتحفّظاتهـا)

أو حظْرها لشعائر و**طقوس محرم** في إحياء ذكرى إستشهاد الإمام الحسين في كربلاء. ففي فترة العشرة أيـام (أي أيام عاشوراء - المترجم) الخاصة بإحياء هذه الذكرى ، أطلق الشيعة هتافات وشعارات **ناقـدة للعائلـة** المالكة وطالبوا الحكومة بإيقاف ضخّ النفط للولايات المتحدة الأمريكية ودعم الثورة الايرانية تحت قيادة **آيـة ا روح ا الخميني**. كان المتظاهرون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين **العشرين والثلاثين** ومعظمهم من العمال في الصناعة النفطية. كان يقود المتظاهرين عدد قليل من **رجال الدين** وتلاميذ من جامعة المعـادن والبترول في مدينة الدمام . معظم تلك القيادات كانت قد ذهبت الى **المنفى في إيران** في أوائـل الثمانينـات ، وبعضهم ذهب بعد ذلك الى لبنان، وإنكلترا ".

بعدها تحدث الكاتب عما سماه (**التوترات و**الحساسيات) في أرخبيل البحرين**،** حيث تطرق بالتفصيل إلى **تجربة آل خليفة** في هذه المنطقة قائلاً :

" إن تجربة آل خليفة المشرفة - زمنياً بإعتمادها على **القوى الأجنبية** للحفاظ على السلطة، وبعدها توجههم اللافت في حكم الجزر **كإقطاعية أو ملكية خاصة بهم** ، علّات وتعلّل العديد من مشاكل البحرين السياسية والاجتماعية .

كما إن موقع البحرين القلق كبلد صغير بين **ايران والعربية السعودية** كان قد شكّل إسـتراتيجية خاصـة بـ **آل خليفة** تساعدهم على البقاء في السلطة والاحتفاظ بتعاملهم مع الشيعة في نفس الوقت. إذ بعد غـزوهم للجزر عام ١٧٨٣ قدم **آل خليفة** نماذج عديدة من تنازلات وعروض للعديد من الأدعياء المطالبين بالـسيطرة على البحرين وفرض السلطة عليها. آملين بأن تكون كل واحدة من تلك التنازلات قادرة على إلغاء الأخرى. **هذه الاستراتيجية فعلت فعلها في قضية عمان وقضية الإمبراطورية العثمانية** ، ولكنها برهنت أنها أقلّ تأثيراً في التعاطي مع التحديات المفروضة عليها من قِبل إيران والعربية السعودية . فأثناء القرنين التاسـع عـشر والعشرين قدم **الحكام الايرانيون** عدة إدعاءات ومزاعم ، بل مطالب لحكام البحرين يدعوهم فيها إلى التنـازل مؤقّتاً عن الجزر **لحكام محافظات محلّيين في جنوب إيران** كانوا قد حكموا هناك في الفترة الواقعة بين ١٦٠٢ الى ١٧٨٣ . في فترة حكم **محمد رضا شاه** كانت البحرين تُدرج في النشريات الرسمية الايرانية بإعتبارهـا **محافظة من محافظات إيران**. وعلى الرغم من أن الشاه كان يعرف أنه غير قادر على تقديم مستند شـرعي متين لإثبات ذلك، فضلاً عن أنه ليست لديه القدرة العسكرية لتفعيل هذا الادعاء الايراني أي **بتابعية البحـرين لإيران** (بإعتبارها محمية بريطانية حتى عام ١٩٧١) ، إلا أنه إحتفظ بهذا الإدعاء قائماً أو حياً في محاولـةٍ لنيل بعض المكاسب السياسية من خلاله. ومع ذلك ، وفي عام ١٩٧٠ ، أسقطت إيران وبشكلٍ رسمي مزاعمها في البحرين . هذا الإجراء الايراني أعقبه **إستفتاء مبكر** في البحرين في تلك السنة تحت إدارة وإشراف الأمم المتحدة ، ظهر فيه أن **الأغلبية العظمى من البحرينيين** ، وبغض النظر عن إنتماءاتهم أو ولاءاتهم الطائفيـة ، كانوا يعبرون عن رغبة قديمة **بإقامة دولة عربية مستقلّة في البحرين**. كما إن إعلان الشاه بقبوله أو رضاه لتحقيق " إرادة الشعب في البحرين " ساعد العربية السعودية ومكّنها من زيادة نفوذها في الجزر".

كما تحدث الكاتب عن دور **جارلس بيلكريف** المستشار البريطاني في البحرين ودوره في إدارة أمور المملكة قائلاً:

" في عام ١٩٣٨ قام بيلكريف بتأسيس قسم القاصرين ، الذي تكفّل بحماية مصالح القاصرين والأرامل والأيتام. وجنباً الى جنب مع زوجته مارجوري ، ترك بيلكريف بصماته على حقل التربية والتعليم وذلك بمساعدة مفتش لبناني ، وكذلك بمساعدة الشيخ عبدا الذي عمل بصفة وزير . في عام ١٩٢٨ أقنع بيلكريف الشيخ حمد ببناء مدرسة للشيعة في المنامة مجادلاً بأنهم (أي الشيعة) سوف لا يحضروا في مدرسة جميع معلّميها من السنّة . وأشرف بيلكريف كذلك على تطوير النظام الصحي في البحرين ، مؤسساً قسم الأشغال العامة ، الذي كان معنياً ببناء المستشفيات.

وبإعتباره قائداً للشرطة، قدم بيلكريف نظاماً بالتحكّم وضبط وتنظيم الجوازات (أي جوازات السفر) . إذْ وظّف مواطناً بريطانياً للعمل كرئيس لضباط الشرطة. وقام ببناء قوة خاصة عام ١٩٥٧ تعتمد بشكل رئيسي على البلوش والعمانيين واليمنيين والعراقيين. إستمر بيلكريف مشرفاً على أعمال جهاز الشرطة في البحرين حتى بعد تعيين الشيخ خليفة مديراً للأمن العام عام ١٩٥٤ " .

وعن **التوتّر التأريخي الحاصل بين الشيعة والعائلة الحاكمة** أشار الكاتب في مجمل هذا الفصل إلى مسلسل صفحات هذا التوتّر حيث جاء في هذا الفصل ما نصه:

" **التوتّر بين الشيعة والعائلة** الحاكمة تبلور بشكل أكثر عندما راح آل خليفة يسعون **لتغيير الموازنة الطائفية لصالح السنّة** ، كما كانوا يفعلون إبان القرن التاسع عشر. يقول الشيعة أنه في أواسط وأواخر التسعينات قام آل خليفة **بتوجيه الدعوة لفصائل جديدة من الدواسيرين** (أي قبائل الدواسر) في العربية السعودية ، وكذلك رجال **قبائل شمر** البعيدين في صحراء سوريا **للاستقرار والاستيطان في البحرين**. القادمون الجدد كانوا قد منحوا إجازات المواطنة وحقّ السكن، وتم قبول أطفالهم في المدارس الخاصة. العديد من رجال القبائل هؤلاء **تم تجنيدهم في الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية نظام الحكم** .

هنا قام الشيعة **بالتنديد وشجب الضغط الموجه ضدهم** من قِبل المجلس السياسي المتشدد لضباط المخابرات البريطانيين بقيادة **إيان هندرسون** الأسكتلندي الذي تم تجنيده أو إستيزاره عام ١٩٦٦ والذي عمل بصفة رئيس الفرع الخاص في البحرين. **في الذاكرة الشيعية يعتبر هندرسون رمزاً (سيئاً) لقمع البحرينيين منذ دوباً عن الأجانب** - وهي صفة أو كناية وتشبيه لما كان يطلق أو يختزن حصرياً على سابقه **جارلس بيلكريف** (المار الذكر).

الأكثر من ذلك ، ألفتَ الشيعة الانتباه الى **مشكلة المواطنة** ، ومسألة وجود **خمسة عشر ألفاً** من الناس كانوا إما قد **ولدوا في البحرين** وكان آباؤهم وأجدادهم من **أصول إيرانية**، أو كانوا من **الناطقين بالفارسية** بعد أن جاءوا من داخل إيران، أي من الإثنيين العرب ، القادمين من الساحل الشمالي للخليج الفارسي . وبما إنهم معروفون بإسم (بدون) - أي (بدون مواطنة) فإنهم **لم يمنحوا حقوق المواطنة** وتم التعامل معهم **كطبقة**

إجتماعية دنيا أو واطئة في الميزان الاجتماعي البحريني . كان الشيعة ساخطين على التـصنيف الحكـومي للبحرينيين بسبب هذه الفهرسة للمجتمع والتي كان أكثرها إعتباراً وأهميةً هو تصنيف آل خليفـة علـى أنهـم **منحدرون من سلالة بحرينية** . شأنهم شأن شركائهم الدينيين في العربية السعودية ، الشيعة البحرينيون راحوا **يطالبون بالمواطنة الكاملة** بما في ذلك حقهم في الخدمة في الجيش.

إن دور الشيعة في **قيادة الانتفاضة** التي تقاطعت مع الخيوط الطائفية شكّلت بدعة فـي تـأريخ البحـرين المعاصر. **هذا التطور إنعكس في إزدياد نسبة الشيعة أو حصتهم من ٥٠% عام ١٩٤١ الى حـوالي ٧٠% عام ١٩٩٦ من نسبة السكان المحلّيين البالغ عددهم قرابة الـ ٤٠٠,٠٠٠ نسمة.** الشيعة هـم المجموعـة الرئيسية المتأثّرة بتدفّق العمال الأجانب الى البحرين، وبالتالي **فإنهم أكثر من يمكن إستفزازهم أو تحريـضهم للسيطرة على الشارع أثناء الاحتجاجات** . إن دور **علماء الشيعة** في قيادة الانتفاضة عكس **صـعود الاسـلام** بإعتباره **القوة السياسية الأكثر قابلية للحياة** في العالم العربي، ولكن على حساب **القومية العربية والشيوعية،** وكذلك قبال الممانعة أو مقاومة **الأخوان المسلمين** السنّة المنتظمين في مجتمع إصلاحي يقوده **الشيخ عيـسى بن محمد آل خليفة** ويشترك مع المعارضة.

يمكن للمرء أن يتفهم التغيرات والتحولات في طبيعة زعامة المعارضة فـي البحـرين عبـر مقاربـات ومقارنات حركات الاحتجاج في الأعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ والأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٩ . ففي كلتـا الحـالتين **عارض العلماء السياسات الطائفية للحكومة** ودور الأجانب في إدارة البلد، وأيدوا دستوراً وطالبوا بـالعودة إلى الدستور والى برلمان منتخب . ومع ذلك، وبينما كانت الحركة الأولى مهيمن عليها من قِبـل **القـوميين** العرب ذوي الأصول السنّية، والذين تضمنت مطاليبهم **تأسيس إتحادات عمالية،** كانت الثانية بـشكلٍ رئـيس **بزعامات شيعية ذات خلفيات دينية،** وقد إنطوت بعض مطاليبهم على إنهاء **نشاطات التبشير المسيحي** وتقديم عروض عامة هجومية للدين الاسلامي .

في عام ١٩٥٦ وجهت الحكومة **ضربة قوية للحركة،** عبر إعتقال وترحيل قادتها الـسنّة مـشجعةً القـادة الشيعة على الانتظام بإستقلالية وإعتداد ، قاطعةً الطريق بذلك على البعد الوطني والقومي للحركة الأولى. على النقيض من ذلك، إن إعتقال وإبعاد زعماء المعارضة الشيعية أثناء التسعينات فشلت في شقّ حـركتهم ، بـل قادت المنفيين منهم الى إعتلاء منصة حملة العلاقات العامة ، **مستفيدين من الدعم المقـدم لهـم مـن قِبـل مجموعات حقوق الإنسان العالمية ، وأعضاء البرلمان البريطاني ، وحتى البرلمان الأوربي.**

فقط في أواخر عام ١٩٩٩ ، بعد موت **الشيخ عيسى** ، كانت حكومة البحرين قد أعلنت عـن **المـصالحة الوطنية وفتحت حواراً مع المعارضة.** هذا التطور تزامن مع النشريات التي حثّت آل خليفة والشيعة معاً على أن لا يجعلوا من الماضي عقبة تقف بين العائلة الحاكمة والشعب. **فبينما كان دعاة المـصالحة يناشـدون آل خليفة بأن يكفّوا عن تأكيد أنفسهم بأنهم غزاة ومحررين للبحرين، ناشد الكتّاب أهل الشيعة بأن يكفّـوا هـم أيضاً عن الإشارة لأنفسهم بأنهم (السكان الأصليين للجـزر).** إن فتح الحوار بين الحكومة والشيعة البحرينيين عام ١٩٩٩ له ما يشبهه في **مصالحة الحكومة السعودية مع الشيعة** عام ١٩٩٣ . ومع ذلك ، فإن الاصلاحات

السياسية المقدمة من قِبل الأمير الجديد **شيخ حمد** ، كانت أكثر جرأة وإقتحامية من التنازلات التي قُدمت مـن قِبل **الملك فهد** في العربية السعودية. نعم، **كانت المصالحة البحرينية تعكس ضغوطاً عالمية، وغياباً لمؤسسة رجال الدين الوهابية فضلاً عن نفوذ وقوة المعارضة البحرينية** .

وفي حملة إعلانية عامة وموسعة ، قامت الحكومة **بإطلاق سـراح المعتقلـين الـسياسيين** (وبـضمنهم عبدالأمير الجمري) ، وسمحت بعودة المنفيين ، وأعطت ترخيصات أو إجازات للصحف والجرائد المستقلّة ، وكذلك لمنظّمات المجتمع المدني، والاتحادات أو النقابات التجارية . كما قامت بإصدار جـواز سـفر جديـد واصفةً حامله ، بأنه مواطن في دولة البحرين، **مانحةً بذلك حق المواطنة للبدون البحرينيين المقيمين**، معدلةً قانون أمن الدولة الصادر عام ١٩٧٥. كما قامت هذه الحملة كذلك **بإلغاء محكمة أمن الدولة** المؤسـسة عـام ١٩٩٥ ، مصدرةً قرارات هامة بخصوص قضايا حقوق الانسان. إضافةً الى كل ذلك ، قام **إيان هندرسـون** ، رئيس الفرع الخاص، بمغادرة البحرين عام ١٩٩٨ وهو إجراء يقترب كثيراً بل يـذكّر بموضـوع إقالـة أو إستقالة **بيلكريف** المعروفة عام ١٩٥٧.

إن مصالحة عام ١٩٩٩ ساهمت في **تقليل التوتّر بين آل خليفة والشيعة** . ومع ذلك، وكما سـنرى فـي **الفصل الخامس**، إن **الاصلاحات السياسية كانت محدودة**، إذا وضعت في المدى المحسوب أو تحت المجهـر. أحد أسباب ذلك هو **رفض الحكومة** إعادة العمل بقانون ١٩٧٣ وعدم السماح كذلك بإعادة العمل **بنظام برلماني** قوي وفاعل. وهناك سبب آخر: هو إتّخاذ **إجراءات صارمة** بحق الإصلاحيين إثر صدمة هجمات ١١ سبتمبر ٩ / ١١ وما أعقبها من **حرب على الإرهاب**، راحت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ".

الفصل الثالث

الصراع على السلطة في العراق

تحدث الكاتب في هذا الفصل عن **المعادلة التأريخية التي حكمت العراق** إثنين وثمانين عاماً، وكيف **وضع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حداً لهذه المعادلة** ، حيث كان العراق يخضع **لحكم الأقلية السنية** كل تلك الفترة حتى مجيء هذا الغزو وسقوط النظام الحاكم.

وتحدث كذلك عن **ثورة العشرين** وقدم فيها قراءة مغايرة لما هو في المألوف الشيعي والذاكرة الشيعية حول هذه الثورة. وبتفاصيل مثيرة كثيرة.

ثم تحدث عن **هوية العراقي** ووضع هذا الموضوع تحت عنوان " **من هو العراقي**؟ ". مشيراً الى **الصراع بين الشيعة والنخبة السنية الحاكمة حول معنى كلمة العراق ومعنى كلمة القومية العربية** قائلاً :

" **الصراع بين الشيعة والنخبة السنّية الحاكمة** حول معنى كلمة عراق ، ومعنى القومية العربيـة يرجـع تأريخياً الى بواكير سني الملكية في العراق. إذْ يتضمن الأدب الشيعي سلسلة من **إثنتـين - وثلاثـين مقالـة** طُبعت بين أبريل / نيسان ١٩٢٧ ومارس / آذار ١٩٢٨ في **صحيفة النهضة** بقلم الشخصية الأدبية المعروفة **علي الشرقي** ، الذي أعطى وصفاً متحركاً لنجاح بغداد في **الهيمنة على الجنوب الشيعي** أو حكمه ، عـازلاً النجف ، ومانعاً إياها من لعب دور في السياسة الوطنية. أفكار الشرقي حول الوطنية والقومية المفصح عنهـا بين العشرينات وأوائل الستينات ، **تعكس مشاعر وأحاسيس جيل من الشيعة العراقيين** الذين ساهموا في ثورة العشرين وأصبحوا متحررين من **أوهام حصادها** ونتائجها.

أفراد من ذلك الجيل رفضوا محاولة الحكومة إيجاد أو تعزيز نموذج **لدولـة عربيـة علمانيـة حديثـة** مصورين ذلك على أنه بدعة من بدع الأشراف والموظفين العثمانيين السابقين (الذين وصفهم الشاعر محمـد مهدي الجواهري أو قارنهم بأكوام من جراد الحشرم والخرنوب الذين حلّوا بالعراق بعد ثورة العشرين) .

مستنفَرين بسبب الهجوم على **هويتهم الوطنية العراقية** وبسبب خصالهم العشائرية، راح الـشيعة يـدلّلون ويؤكّدون بأنهم العرب (الأنقياء) في العراق. **الشرقي** من جانبه قدم صورة **للوطنية العراقيـة** مبنيـةً علـى **السجايا العشائرية** المتينة للمجتمع العراقي ، **والدور التأريخي لعشائر العراق** فـي الحفـاظ علـى الـروح (الحقيقية) للعروبة في هذا البلد. لقد كان داعيةً ومؤيداً **لتطور التأريخ الوطني العراقي** ، مجادلاً بأن العـراق كان محتاجاً **لأيديولوجية وطنية وقومية** تربط العناصر الشرقية والعربية مع القيم العراقية والتراث العراقـي. لقد حاول **الشرقي** أن يمفصل مفهوم الوطنية العراقية التي كانت مفعمة بوضوح بل ملهمة بجهود **المـصريين** للاحتفاظ بماضيهم ، مؤكّداً على أن **الوطنية العراقية الأصيلة** فقط وفقط ، **والخالية من المضمون الأجنبـي** ، هي وحدها القادرة على إنتاج **حكومة شرعية حقيقية** بإمكانها خدمة شعبها.

توفي **علي الشرقي** في العراق عام ١٩٦٤ . هو وعديدون من جيله عاشوا وترعرعوا في وقتٍ كانت الحكومات العراقية تسمح **بدرجة ما من المعارضة والانشقاق الثقافي** (أو المعارضة الثقافية). وخلاف الشرقي، الذي طبع ونشر أعماله داخل العراق ، الكتّاب العراقيون الشيعة الذين جاءوا بعده إنتهوا في بلاد **الشتات والمنافي** ، وإنهم على الأقل لحد سنة ٢٠٠٣ كان عليهم أن يطبعوا كتبهم **خارج العراق** . إثنان من أكثر الكتّاب إنتاجاً هما **(حسن العلوي)** الذي عمل للبعث قبل أن يفك إرتباطه بالحزب في مطلع الثمانينات ، والآخر **(سليم مطر)** الذي طبع كتابه **(الذات الجريحة)** عام ١٩٩٧ وهي **المحاولة الأكثر جدية** لحد الآن من قِبل شيعي عراقي يعرض مفهوماً للوطنية العراقية، **مبتنيةً على أفكار الشرقي** وتُجسد صورة الحضارة الاسلامية الشاملة المتعددة الوجوه على أرض العراق . كلاهما **العلوي ومطر**، **يجادلان بأن إستخدام مصطلح العروبة الشامل من قِبل حكام العراق ، كأيديولوجية رئيسية تُحرم العراقيين من معرفة ماضيهم التأريخي الناصع وتسد الطريق أمام أي تطور لهوية عراقية وطنية بإمكانها توحيد الجماعات الطائفية والإثنية المتباينة والمتعددة في هذا البلد**. وجنباً الى جنب مع كتّاب آخرين ، تراهم سلّطوا الضوء على **الأصول الحجازية والسورية للموظفين الذين رافقوا فيصل الى العراق ، وكذلك الأصل التركي للسياسيين القياديين تحت الحكم الملكي.**

الشيعة من جانبهم يتّهمون (أو يدعون) أنه على الرغم من أن السياسيين السنّة العراقيين يزعمون أنهم يحكمون بإسم العروبة، غير أنهم (أي السنّة) **ليست لديهم أية علاقات أو وشائج عائلية مع القبائل العربية في العراق** ، ولم يكونوا يشاركون العراقيين الحياة العامة (أي بعيدين عن الحياة العامة للشعب العراقي) . كما إنهم (أي الشيعة) كانوا قد شخّصوا **ساطع الحصري**، أو أفردوه في كونه هو الذي **بنى البرنامج التعليمي** للعراق ملهماً أو معبئاً **بمفاهيم ألمانية حول القومية** ، وكذلك مسكوناً بتنظيرات البعثي (المسيحي) **ميشيل عفلق،** مجادلين بأن كليهما **لا علاقة لهما بالتراث العربي الاسلامي** . بالاضافة الى ذلك أوضح الشيعة بأن الحكومات العراقية فرغت كلمة (عرب) من معناها القديم (الذين يفيد ضمناً الأصل العشائري والهوية) مغمسةً (أي هذه الحكومات) هذه الكلمة بكلمة (عروبي) التي تحمل معنىً غربي جديد ومغاير .

الشيعة العراقيون كانوا قد فهموا العروبة بإعتبارها صفة مشتّقة أو منتزعة من **الانحدار الشخصي للفرد** (أي من السلالة المنحدر منها نَسباً - المترجم)، **إلا إن كلمة العروبة هذه أصبحت تُقرن مع كلمة (أمة) وباتت في العراق الحديث تُستخدم بشكلٍ متبادل ومتداخِل مع مصطلح (قومية)**، الذي يشير الى **الأممية العربية** (بمعنى القومية العربية) . **حسن العلوي** ذهب الى أبعد من ذلك عندما لاحظ بأن نهوض القومية العربية جاء متزامناً مع **ظهور السياسيين العراقيين** الذين حاولوا محاكاة السياسي الألماني **بسمارك** وإحتذاءه (بمعنى حذوا حذوه أو إتخاذه بمثابة) **زعيم قومي كبير**. تحت الحكم الملكي وبينما كان **ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني** يتنافسون على **تقليد دور بسمارك العربي** ، إرتدى **صدام حسين** بعد عام ١٩٦٨ عباءة القائد الأعظم - هؤلاء الأربعة جميعهم ، كما يقول (العلوي) حاولوا تقديم أنفسهم كمدافعين أو حماة للقومية العربية ، فيما راحوا يصفون الشيعة بإعتبارهم **إنفصاليين** .

تصوير الحكومة للشيعة العراقيين بإعتبارهم إنفصاليين، ناشئ عن رفضهم **ضم العراق في كونفدرالية في إطار الدول العربية** . **لقد لاحظ الشيعة أو رأوا بأن إحتمال التوحيد أو التوحد بين العراق والــدول العربيــة الأخرى سوف يشكّل تهديداً لموقعهم كأغلبية في القطر**. وجِلين أو متخوفين من أن إشتراك أو إشراك العراق في كونفدرالية عربية سوف يجعلهم بل **سوف يصبحون جماعة طائفية مهمشة سياسياً** . إن هذا الخـوف أو هذه الخشية هي التي توضح **إعتراض الشيعة على الوحدة العربية**، كما تم طرحها أو الدعوة إليها مـن قِبـل **جمال عبدالناصر** ، والتي تم إعتناقها من قبل البعثيين السنّة وقوميين عرب آخرين في العـراق ، وأبـرزهم **عبدالسلام عارف** إبان فترة حكمه في الأعوام المحصورة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦.

علي الشرقي صور **عبد الناصر** شخصية إنتهازية بل إنتهازياً ركب **موجة العروبة** الشاملة ، مؤكّداً بأنه لم يستطع إلتقاط أو تفهم الظروف الاجتماعية للعراق . وفي بيانٍ سلّم الى رئيس الوزراء العراقي الأسبق عـام ١٩٦٥ ، أيد **محمد رضا الشبيبي** بأن جميع مخططات التوحيد ينبغي أن تُقدم في البداية وقبل كل شيء الـى الشعب العراقي في إستفتاء وطني ".

وتحت عنوان **الصراع على السلطة** في هذا البلد أضاف الكاتب قائلاً :

" **إن الصراع على السلطة** بين الشيعة والحكومة تجسد بشكل واضح في **قانون الجنسية العراقي** الذي قُدم لأول مرة عام ١٩٢٤ . **هذا القانون ميز بين العراقيين الذين يحملون الجنسية العثمانية** قبل العام المـذكور (أي عام ١٩٢٤) وأولئك الذين كانوا **يحملون الجنسية الإيرانية**، وكان من ضمنهم العديد من الشيعة الـذين كانوا **يبحثون عن مبرر للهرب من دفع الضرائب والتجنيد الاجبـاري**. المبادئ الإرشادية في القانون كانت قد وضعت تحت الاختبار مباشرةً بعد تأسيس الملكية (أي الحكم الملكي) . **في عام ١٩٢٢ إنفجر صـراع بـين الحكومة والمجتهدين الـشيعة**، الذين قادوا المعارضة ضد المعاهدة الأنكلو - عراقية المقترحة. بلحاظ كـون **الأغلبية العظمى من المجتهدين من الرعايا الإيرانيين**، فإن حكومة **عبدالمحسن السعدون** قدمت تعديلاً علـى قانون الهجرة المعمول به ، يسمح (أي هذا التعديل) **بتهجير أو إبعاد الأجانب الذين ينخرطون في نـشاطات مناهضة للحكومة.**

وتحت هذه الفقرة من التعديل قامت الحكومة في يونيو / حزيران ١٩٢٣ بإبعاد **المجتهد العربـي مهـدي الخالصي**، الذي كان يحمل جنسيةً إيرانية الى إيران . ومع ذلك، فقد كان إبعـاد الـشيعة العـرب محـدوداً ومحصوراً ضمن دائرة الحكومة الملكية. **لقد تم تفعيل القانون بزخم أكبر بعد مجـيء البعثيـين** أول مـرة للسلطة عام ١٩٦٣ . إذْ عهد كلّ من قانون الجنسية لتلك السنة، والقانون المؤقت المقدم من قِبـل **عبدالـسلام عارف** عام ١٩٦٤ **بتوجيه ضربة موجعة للموقع الشرعي** (أي الدستوري) للعديد من الشيعة في العراق. فلقد أشار الدستور الى أولئك الذين يحملون الجنسية العثمانية قبل عام ١٩٢٤ بإعتبـارهم عـراقيين أصـليين أو طبيعيين ، مشترطاً بأن على جميع الآخرين **تقديم طلب للحصول على حقوق مواطنة عراقية** (أي حق العيش في الوطن وتحت عبارة أو وثيقة ما يسمى اليوم **شهادة الجنسية العراقية** - المترجم) كما إنه مـنح رخـصة

لوزير الداخلية في **نزع المواطنة** (أي الجنسية) من أي شخص يمكن أن يكتشف أنه **غير مخاص للجمهورية** العراقية، وإن من أبوين عراقيين ويحملون الجنسية العثمانية ويقيمان في العراق منذ عام ١٩٠٠.

تحت هذه المادة الدستورية ، **حرم عدد كبير من الشيعة** أو **حيل بينهم وبين الوصول الى مناصب عليا** في الدولة العراقية. وبعد الوصول ثانيةً الى السلطة عام ١٩٦٨ ، **إستخدم البعث قانون الجنسية** (الذي جرى تعديله عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٠) **لحرمان عدد كبير جداً من الشيعة** ، بمن فيهم الأكراد الفيلية ، من الجنسية العراقية، وذلك عبر إيراد أو الادعاء بأنهم من **أصول إيرانية** . وهكذا قام البعث بترحيل وإبعاد العراقيين الى ايران عام ١٩٦٣ ، ومرة أخرى بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧١ . كانت حملات التهجير قد إزدادت في مسار الحرب العراقية الإيرانية في أعوامها من سنة ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ ، **حيث تم إبعاد ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ عراقي أجبروا بالقوة على مغادرة بلادهم.**

وفي إطار عملية الفعل ورد فعل على قانون الجنسية العراقي، **قام الشيعة بتسليط الأضواء** على الأتراك وذوي الأصول الغامضة من سياسيي الحكومة تحت الحكم الملكي، وكان من أبرز هؤلاء : **حكمت سليمان ، وجعفر العسكري ، وعبدالمحسن السعدون، وياسين الهاشمي ، ونوري السعيد** . وكانوا غالباً ما يوردون مثالاً على ذلك **عبدالمحسن السعدون** الذي إنتحر عام ١٩٢٩ تاركاً وصيته الى زوجته **مكتوبةً باللغة التركية**. في كتابه **حول البعث** (أي أوكار الهزيمة) ، أحصى **هاني الفكيكي** العديد من الأعضاء السنّة في خليته الحزبية في بغداد وأعادهم الى **أصول تركية**. كتّاب آخرون أشاروا الى تمييز الحكومة بين العراقيين من الأصل العثماني (المقدس) وغيرهم من الأصل الإيراني (المدنّس) ، منوهين إنه لا ينبغي على العراقيين أن يفتخروا بجنسية عثمانية مقرونةً بإحتلال أجنبي للعراق .

إن حملات التهجير، والترحيل - كما قال هؤلاء الكتّاب - شطرت العوائل العراقية وسببت مصاعب قاسية للعرب الشيعة منهم ، وكذلك للشيعة من ذوي الأصول الايرانية ، الذين إستقروا في العراق قرون عديدة وأصبحوا متشابهين بل مماثلين تماماً للمجتمع العراقي. هذه الاجراءات أدت بالعراقيين الى التساؤل حول **هويتهم الوطنية** وإحساسهم بإنتمائهم أو عائديتهم الى الشعب العراقي.

قانون الجنسية المذكور بقي فاعلاً ونافذاً حتى إنهيار البعث عام ٢٠٠٣ . وبعد سنة قام مجلس الحكم بالمصادقة على فقرة داخل الدستور العراقي المؤقّت تدعو الى **إعادة توطين** أولئك الذين نُزعت عنهم المواطنة تحت القانون - وهو إجراء أشار الى أول محاولة من قِبل العراقيين لمواجهة العواقب التخريبية الوخيمة لقانون جنسية (سيء) يضع فواصل (مدمرة) بين الوطن وأبنائه (أو المنتمين إليه والقاطنين فيه) .

كجزء من الجهد لتوهين الاعتمادات الوطنية للشيعة (أي أوراق إعتمادهم الثبوتية) وتضعيف مصداقيتهم ، قام الحكّام العراقيون بتحريك الذاكرة بإتجاه **الحركة الشعوبية التي ظهرت في الاسلام** في القرن الثامن. إن كلمة (شعوبية) مشتقّة من كلمة (شعب) التي تعني الناس (أو الشعوب). أغلبية أولئك الذين شاركوا أو إنضموا الى تلك الحركة في القرنين الثامن والتاسع **كانوا من الفرس والأرمن العراقيين**، الذين إحتجوا على **الموقع المتميز الممنوح للعرب داخل الاسلام** وطالبوا بالمساواة بينهم وبين جميع المسلمين. إن ظهور الشعوبية إستفز

المؤرخين العرب والشخصيات الأدبية في ذاك الزمن، وأبرزهم **الجاحظ** (المتوفى سنة ٦٨٦) الذي إعتبر تلك الحركة **تهديداً للاسلام** أولاً والى الموقع المتعالي أو (العالي) للعرب بين جميع الأمم ثانياً. **إنتهى مصطلح (الشعوبية) أو سقط عن الاستخدام في حقبة القرون الوسطى ، وعاد الى الظهور ثانيةً في العصور الحديثة مرتبطاً مع نهوض أو صعود مفهوم القومية العربية " .**

وعن **تراث البعث** حسب تعبير الكاتب – الذي إمتد **خمس وثلاثين سنة** إختتم الكاتب هذا الفصل بما يلي:

" على إمتداد خمسٍ وثلاثين سنة في السلطة ، إستثمر البعث **الانقسامات بين العلمانيين والاسلاميين في الوسط الشيعي**، وبين **سكان الأرياف وسكان المدن** ، وكذلك بين **شيعة المنفى وشيعة الداخل** . هذه الانقسامات تساعد الباحث في توضيح صعوبة وجود أو **إيجاد قيادة سياسية شيعية** بإمكانها توحيد المجتمع أوإستقطاب كافة شرائحه وأطيافه ، وفي نفس الوقت قادرة على إغواء أو إستمالة غير الشيعة في العراق . إن عدم وجود زعيم شيعي علماني معتمد صار واضحاً في قضية **صالح جبر، وهو أول شيعي يتبوأ مركز رئيس الوزراء في العراق الملكي**. إن مشكلة القيادة أصبحت أكثر إلحاحاً في السنة التي أعقبت موت **محمد رضا الشبيبي** عام ١٩٦٥ - الرجل الذي كان دوره أشبه بالرابط بين الشيعة والسنّة، والذي تم الاعتراف به بشكل واسع في العراق الحديث. **أيام موت الشبيبي ، كانت الأيديولوجية الاسلامية قد بدأت تزحف تواً على ضوء التأثيرات الشيوعية في العراق** ، مستهويةً عوام الشيعة وبسطائهم الذين يعتبرون الاسلام عربة أو وسيلة (أي آلية) تقود الى تغير سياسي يمكن أن ينجح حيث فشلت الشيوعية ليس إلا . هؤلاء الشيعة كانوا قد تخلّوا عن **رهانهم على السياسيين العلمانيين** وراحوا ينظرون (أي يتطلّعون) الى **رجل دين عربي** يتناغم أو ينسجم مع طموحاتهم وتطلّعاتهم العراقية الخاصة والمحددة.

على الضد من هذه الخلفية ظهر **محمد باقر الصدر** في السبعينات ، كعالم دين حاز دعماً وتأييداً بين **الشباب الشيعي** المتعاطف والمنتمي الى **حزب الدعوة الاسلامية** . لقد ميز الصدر بين نوعين أو نمطين من الزعماء الدينيين : **المرجع الذاتي** ، وهو رجل الدين المبرز الذي يحصل على الاعتراف عبر الاجماع، أو الأغلبية من العلماء والأتباع (المقلّدين) في العالم الاسلامي ، **والمرجع الصالح** (ويعرف أيضاً بالرشيد أو الموضوعي) والذي **ليس بالضرورة أن يكون هو الأكثر علميةً** ، وإنما هو الذي يبرز من داخل محيطه أو وسطه و**يتعاطى بشكل إيجابي مع متطلّبات جمهوره المحلّي** أتباعه وأنصاره. **الصدر تصور المرجع الصالح بمثابة عالم الدين الواعي سياسياً العارف المستوعب والملم بكل مناحي الحياة وآفاقها** . متصرفاً كواحد من هذا النمط ، فقد ركّز الرجل على العراق وعلى الشعب العراقي ، محاولاً التعاطي مع العرب الشيعة والعرب السنّة فضلاً عن الكرد . ومع ذلك ، **فقد كان نشاطه هذا يشكّل تهديداً للبعث** ، الأمر الذي أدى أخيراً الى **إعدامه** (من قِبل البعث طبعاً) عام ١٩٨٠.**على أثر ذلك ، إنقسمت القيادة الشيعية ، أو أصبحت منقسمة وموزعة على عدة مجاميع معارضة**. **فبينما أصبح حزب الدعوة وفروعه ، وكذلك المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق من أكبر الجماعات الاسلامية في المنفى ، صارت**

حركة محمد صادق الصدر (إبن عم محمد باقر الصدر المعروف في الوسط الشيعي الصدر الثاني) أكبر حركة معارضة شيعية منظمة داخل العراق في الفترة الممتدة لحد الغزو الأمريكي لهذا البلاد.

برز **الصدر الثاني** كشخصية مهيمنة بعد إطلاق سراحه من السجن في **صحوة الانتفاضة الشيعية** عام ١٩٩١ . في البداية **تساهل البعث** ، وربما **شجع صعود الصدر الثاني** محاولاً إستخدامه أو توظيفه في إتّجاهين : الأول : **إسترضاء الشيعة العراقيين عموماً** ، والثاني : بإعتباره **بديلاً عن القيادة** المبرزة والمنعزلة أو المتحفّظة في النجف بقيادة **أبو القاسم الخوئي** (حتى وفاته عام ١٩٩٢) و**علي السيستاني** . مع ذلك ، **كان البعث يتوقّع إذعاناً من الصدر الثاني تجاه النظام** ، إلاّ أن ذلك ثبتَ خطأه بالدليل . **فأثناء التسعينات ، كانت هذه الشخصية الناشطة والفاعلة قد نجحت في إعادة شد النجف وربط عالمها وعلمائها ومؤسستها الدينية (أي الحوزة) مع التجمعات القروية والريفية في جنوب العراق ، ناهيك عن قدرتها في فعل ذات الفعل مع التجمعات المدنية الشيعية الفقيرة في بغداد .**

حاول **الصدر الثاني** تحقيق آراء ورؤى **محمد باقر الصدر** بخصوص ضرورة إلمام المؤسسة العلمائية الدينية وإستيعابها **لكافة مساحات الحياة. وكانت إستراتيجيته قائمة على سياسة مدعومة محلياً أو جماهيرياً وعلى وظيفة الزعيم الديني كقائد ميداني ، أو كما سميت (مرجعية الميدان) .**

لم يكن **الصدر الثاني** يستحسن **منهجية التهدئة** (السكوتية) المتّبعة من قِبل علماء الدين القياديين في النجف الذين **أمسكوا عن السياسة وإبتعدوا عنها** مجادلاً (أي السيد الصدر) **بأن العلماء يجب أن يتكلموا أو ينطقوا** (أو كما سماها الحوزة الناطقة - المترجم) **وإلاّ يفقدوا حقّهم في القيادة**. وبناءاً على ذلك فقد قام بتأسيس **صلاة الجمعة** كوسيلة تواصل بين الحوزة وجمهور المؤمنين من الشيعة ، مستخدماً لغةً جماهيرية بسيطة ودارجة في خطاباته التي كان يطلقها من **مسجد الكوفة** والتي كانت تستهوي أتباعه ومقلّديه وتشدهم نحوه ، معظم علماء الشيعة في العراق كانوا ، تقليدياً ، **يعتبرون صلاة الجمعة معطّلة أو معلّقة** ، **ولكن في التسعينات ، أصبحت هذه الممارسة ، وكما قيل تجتذب آلاف المصلّين في ما يقارب من سبعين محلّة أو بلدية في العراق .**

في محاولة أخرى ، أو جهد آخر للتواصل مع الأتباع والأنصار ، قام **الصدر الثاني** كذلك بمهايئة أو تكييف فقهاً شيعياً للسنّة القبائلية أو العشائرية (أو كما سماه فقه السنينة أو فقه العشائر - المترجم) **كما قام بفتح المحاكم الدينية (أي الشرعية) مؤسساً لشبكة من ممثلّين عنه ، أو مندوبين ووكلاء لجمع الصدقات والتبرعات و(النذورات) في المدن والقرى ، مالئاً بذلك فراغاً كانت الدولة قد تركته على إمتداد الإثنتي عشرة سنة من الحصار، مقلّصاً وطأة غياب الخدمات الحكومية عن الناس أي مخفّفاً لها (عن كاهل الفقراء ممن لا تصلهم معونات الدولة - المترجم).**

كان الرجل في خطبه **يجلد ظهر الولايات المتحدة الأمريكية** ويصورها بأنها قوة غاشمة تسعى للهيمنة على العالم والسيطرة عليه . وكان في نفس الوقت ، ينتهج **سياسة مواجهة غير مباشرة مع البعث رافضاً**

أن يمنح أو يضفي الشرعية السياسية على النظام في مقايضة لا يريدها مقابل ذلك الهامش من الحريـة الممنوح له أو لنشاطاته من قِبل هذا النظام .[1]

ومع ذلك فإن منهجه الذي كان سيجعله عالماً دينياً مستقلاً ، ومدعوم جماهيرياً تم قطعه سريعاً أو بعـد فترة وجيزة عندما قام رجال مجهولون مسلّحون ببنادق غير مشخّصي الهوية ، **بإطلاق رصاص بنـادقهم نحوه ، فأردوه قتيلاً** في النجف عام ١٩٩٩ (مع نجليه - المترجم) . وهكذا ، فإن حركته التـي قامـت بشكل رئيسي على مجاميع شيعية من خلفيات فقيرة ، كان معظم أبناؤها من المحاربين في إنتفاضة ١٩٩١ حيث بقوا على حالهم تحت قيادة نجله **مقتدى** الذي ذهب متوارياً تحت الأرض. **حركة الصدر هذه سـوف تظهر الى الوجود ثانيةً وبنشاط فاعل أثناء فراغ السلطة الذي أعقب إنهيار البعث عام ٢٠٠٣ .**

وهنا يمكن القول ، إن البعث ، وببساطة ، ما كان بإمكانه أن يمسك بالسلطة خمس وثلاثـون سـنة إلا **بإستخدام العنف وزرع الخوف في أوساط الشيعة العراقيين**. وفي محاولة لتعزيز سلطتهم في الـستينات ، قام حكّام البعث **بمحاكمة المجتهدين الشيعة** ، الذين كانوا آنذاك يرون أن الشيوعية هي التهديـد الـرئيس للاسلام . وهنا إنتهز البعثيون فرصة **معارضة المجتهدين لقانون الحقوق الشخـصية** المقـدم مـن قِبـل **عبدالكريم قاسم** في ديسمبر / كانون أول ١٩٥٩ ، وهو القانون الذي **يمنح النساء حقوقاً مساوية للرجال في قضايا الإرث** ، وبذلك إستطاعوا تشويه السلطة الشرعية لرجال الدين الشيعة . **عبدالسلام عارف** مـن جانبه كان قد كافأ المجتهدين لمعارضتهم لقاسم كما لوحظ في الدستور المؤقّت لعام ١٩٦٤ والذي ثبت بأن الإرث يجب أن يبقى منسجماً مع قانون الأسرة الإسلامي (أي قانون الأحوال الشخصية) ، بمعنى أن يبقى متوافقاً مع الفقه الاسلامي على هذا الصعيد. (أي للذكر مثل حظ الأنثيين - المترجم).

حاول البعث إستمالة الشيعة مرة أخرى والاستعانة بهم أثناء الحرب مع إيران وعقب حـرب الخلـيج. ومن أجل تعبئة الشيعة وتحشيدهم للحرب ضد إيران، قام أحد كتّاب سيرة صدام حسين فـي عـام ١٩٨٠ **ببناء شجرة عائلته** (أي عائلة صدام) مبيناً بأن الزعيم العراقي (أي صدام) هو **عضو في عشيرة الـ بـو ناصر المنحدرة من سلالة الإمام علي** . هذا الادعاء تكرر عدة مرات أثناء الحرب وبعدها. بالإضافة الى ذلك ، س**لّط عدد متباين من الكتّاب الضوء على أصل صدام العشائري واصفين إياه بأنه قائد عظيم أخـذ شعبه الى حرب مع إيران من أجل إسترداد شرف القبائل العراقية وفضائلها .**

نعم، مستنهضين منظومة القيم العربية (المروءة والشهامة) ، قام هؤلاء الكتّاب بالتركيز على شـجاعة الجنود العراقيين الذين وصفوا بأنهم منحدرين من سلالات القبائل العربية العظمى في العراق. كما أعطت الدعاية البعثية إهتماماً خاصاً الى المدينة الشيعية الكبيرة **البصرة** ، وكذلك الى **محافظة العمارة** (التي سميت

[1] إذ° أصر السيد الصدر ولآخر لحظة في حياته على عدم الدعاء لصدام في الخطب والصلوات ،كما هو معمول به لدى معظم علماء وفقهاء العالم الإسلامي حين يطلب منهم الدعاء لحكّامهم بعد الصلاة، وأصر كذلك على كافة وكلائه وتلامذته بفعل نفس الفعل ، أي عدم الدعاء لصدام، مؤكّداً أنه لا يجوز الدعاء في الصلاة إلا للمعصوم - حسب تعبيره - وهو ما عجل بتصفيته على أيدي نظام صدام بطبيعة الحال.

ميسان في السبعينات) وذلك بسبب **قرب هاتين المدينتين من الجبهة الإيرانية** . هذه الدعاية أعطت توصيفاً للبصرة جاعلةً منها **رمزاً للمعارضة العربية والعراقية ضد العدو الفارسي، مسلّطة الضوء علـى الـدور التأريخي لعشائر العمارة في الحفاظ على الشخصية والخصائص العربية للمحافظة.**

إن **إنبعاث الأعراف والقيم العشائرية** لصدام حسين - وهي سياسة إبتدأت في الثمانينـات وتـسارعت عقب حرب الخليج - إنما كانت ستراتيجية قائمة على **إحياء ومحاولة توظيف واستخدام العشائرية** كقاسم مشترك بين العرب السنّة والعرب الشيعة . **فالعشائرية كإطار للهوية** ، التي ُأعلنت سابقاً من قِبل البعث ، أصبحت عنصراً مهماً وأساسياً في **أيديولوجية الدولة الوطنية** بعد التسعينات . وكما فعل البريطانيون في العراق في العشرينات ، قام صدام حسين **بدعم موقف أولئك الشيوخ العشائريين** الذين إعتبـرهم أوفيـاء ومخلصين (له طبعا) محاولاً إعادتهم أو تحويلهم الى الخط الوسط الذي يستطيع مـن خلالـه إدارة دفّـة البلاد. إن **إنبعاث نغمة العشائرية تزامن مع السياسة البعثية في محاولتها تنظيم وتوظيف النهضة الدينية في الحياة العامة في أوساط كلّ من السنّة والشيعة. فلعدة سنوات كان البعث متسامحاً أو متـساهلاً مـع نشاطات محمد صادق الصدر كوسيلة وأسلوب لاحتواء المد الديني للشيعة وتوجيهه بعيداً عـن النظـام.** وفي نفس الوقت ، سمح لمجاميع من التنظيمات الاسلامية السنّية بمن فيهم **الأخوان المسلمين** ، وأصحاب الميول **السلفية والوهابية** في محاولة لاستخدام هؤلاء **كمعادل موازنة ضد الشيعة** .

في الأيام الأخيرة لحكمه قام صدام بالموافقة على إجازة مجموعتي فدائيين الاسلامية وكذلك (جـيش محمد) الذي يقوده ضابط من الحرس الجمهوري ، محولاً هاتين المجموعتين الى جـزء فـي الجنـاح العسكري لحزب البعث. وبذلك قام نظام البعث بإعداد المسرح لظهور العشائرية والاسلام كقـوى فاعلـة (على المسرح السياسي العراقي) عقب غزو الولايات المتحدة للعراق .

إن حقبة حكم الأقلّية السنية في الأعوام المحصورة بين ١٩٢١ و ٢٠٠٣ كانت بمثابـة نكـوص أو نكسة إرتدادية قمعية لموقع الاسلام الشيعي في العراق. هذا القمع أو هذا الكبح تكشّف نقيضه في موجة التشيع في لبنان في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهذا ما سيدور عليه موضوع الفصل القادم من هذا الكتاب .

الفصل الرابع

إنبعاث التشيع في لبنان

إبتدأ المؤلف هذا الفصل بالسؤال التالي:

" لماذا لا يدفع جبل عامل بإتجاه الوحدة (بين لبنان وسوريا) ؟ لماذا يكون زعماؤه في إختلاف دائـم مع بعضهم البعض ؟ لماذا لا يتّبعون منهجاً يمكن أن ينفع وجودهم أو مكونهم الاجتماعي؟ لماذا لا يـنهض علماء جبل عامل بالفعل؟ "

وكان جوابه على هذا السؤال ما يلي:

" إن الأمر ليس متروكاً لجبل عامل لكي يسعى للوحدة أم لا.

المسألة محصورة **بأيدي الفرنسيين** ؛ إنهم لا يريدون التوحد (في لبنان) ولا يريدون للبنـان أن يتوحـد ، ويستخدمون عدم الوحدة هذه بين الناس **حجة وذريعة** (لبقائهم) في هذا البلد . إن علماء جبل عامل في خلاف دائم بسبب **تنافسهم على المكانة والنفوذ** ، وبسبب **الحسد** الذي يملأ قلوبهم غيضاً ومرارة. لا توجـد هنـاك جماعة موحدة في جبل عامل بإمكانها أن تُطالب بإستعادة حقوقه المنسية أو الملغاة ، باستثناء نفر قليل يقومون بتقديم طلبات تافهة لقادتهم للحصول على بعض المكاسب الشخصية الضيقة.

أما لماذا لا ينهض العلماء فلأن معظمهم نائمون وإنهم سوف يتّخـذون إجـراءاً إن شـاء ا عنـدما يستيقظون من نومهم " [٢].

بعدها تحدث الكاتب عما سماه (الطريق بين الإستقلال) مستعرضاً السياسة اللبنانية ومسألة ترسيم الحـدود في الشرق الأوسط وكيف **قوض هذا الترسيم موقع الجماعة الشيعية** في لبنان.

وتحدث الكاتب كذلك في هذا الفصل عما سماه **الميثاق الوطني في لبنان** قائلاً:

" إستطاع الميثاق الوطني أن يثبت أو يغرس نظاماً سياسياً لبنانياً يعتمد على الطائفية. لقد قابلنا مـصطلح الطائفية في الفصل السابق من هذا الكتاب أثناء حديثنا عن العراق (في معنى آخر) . إذْ أن هذا المـصطلح **ينطوي على معنى مغاير** عند إستخدامه في لبنان يختلف تماماً عما يعنيه في العراق . فهو حين يستعمل فـي العراق أو من قِبل العراقيين ، على الأقل حتى عام ٢٠٠٣ ، فإنه **يحمل دلالات أو إيحاءات ازدرائية صـارخة** وقوية ، لا سيما حينما تقوم الحكومة (أي حكومة العراق) بإلصاق هذه (التهمة) بمعارضيها وتصِفُهم بـأنهم طائفيين ، وتعني بهم ، بكلمة أخرى ، **أولئك الذين يدعمون الانقسامات الطائفية في البلد.**

---

[2] مجلة العرفان العدد ١٧ سنة ١٩٢٩ راجع الهامش المذكور في ملحق الهوامش.

في لبنان ، المسألة غير ذلك ، فالنخبة المارونية ، وقادة المكونات الأخرى للمجتمع اللبنـاني إعترفـوا بالطائفية كحقيقة في الحياة ، مجادلين بأن التمثيل السياسي وجنباً الى جنب مع الخطوط الفئوية الطائفية كانت في **خدمة مصالح جميع اللبنانيين** ، وهي التي أرستْ أو ساهمت في إرساء الاستقرار في هذا البلد ".

وأضاف:

" إن الاختلاف في الموقف تجاه الطائفية في البلدين إبتُني على أساس **صعود الأحزاب في لبنان** وفق التنظيم الصريح والمعلن للخطوط الطائفية، **كحزب الكتائب الماروني للمارونيين** ، **وحزب نجـادة الـسنّي**، **وحـزب الدروز التقدمي الاشتراكي** ذي الأغلبية الدرزية ، **وحزبي النهضة والطلائع الشيعيين لأحمد الأسعد ورشـيد بيضون على التعاقب** ، وكذلك **أمل وحزب ا** - وهي فكرة لم تكن متوقّعة أو متخيلة في العراق قبل الغـزو الأمريكي لهذا البلد في آذار ٢٠٠٣ .

حتى الحرب العراقية - الايرانية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ – حسب الكاتب طبعاً- لم يكن العراقيـون بالجملة **يعترفون علناً بوجود مشكلة طائفية في بلادهم**. اللبنانيون على العكس من ذلك ، كانوا يناقشون محاسن ومساوئ ومعوقات الطائفية ومنذ تأسيس جبل لبنان والاعتراف به كمقاطعة ذات حكم ذاتـي عـام ١٨٦١ . بعض الكتّاب اللبنانيين كانوا قد إعتبروا الطائفية **بمثابة مرض** ، ومشكلة أساسية في لبنـان ، مجـادلين بـأن الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وتكريس القوانين ذات الطابع الخاص الحاكمة على كلّ طائفة على حدة كان قـد **فاقم التوترات الدينية والسياسية والطبقية في البلاد.** آخرون ، من جانبهم نظروا الى الميثاق نظرة إيجابيـة ، بإعتباره **الدستور غير المدون** في لبنان مقتنعين بأن الطائفية هي **جوهر المجتمع اللبناني** ولذلك فمـن غيـر الممكن إنهاؤها أو القضاء عليها عبر التشريعات القانونية ".

وقد أشار المؤلّف وبإلتفاتة دالة على ما ذكره الكاتب الماروني حول موضوع الطائفية هذه قائلاً:

" الكاتب الماروني كمال يوسف الحاج كان الداعية الأكثر تحمساً لما سماه (الطائفية الايجابية) . فلقد راح الحاج مناقشاً ومجادلاً بأن الطائفية تُعتبر حالة أو وضعاً إجتماعياً ناجماً عن الحاجة الـى تـشكيل مفهـوم واضح للقومية اللبنانية ، ناهيك عن كونها آلية مفيدة لتقليل التوتّر الطائفي داخل المجتمع. فالطائفية وفقـاً الى الحاج كمال يوسف ، لها جذور تأريخية في لبنان ، ويمكن إعتبارها قاعدة شرعية في الدستور والميثاق الوطني . كما راح يوضح بأن أهمية الميثاق تكمن في قدرته على تحويل لبنان الى دولة وطنيـة تقتـضي الاعتراف وتفترض الولاء والإخلاص من جميع شرائح ومكونات المجتمع اللبناني (للـوطن لبنـان). أمـا موازنة التمثيل ا لطائفي التي إشتُرطت في الميثاق فكانت أشبه بمعادِل موضوعي لترسيخ القيم الوطنية التي لا تقلّ أهميةً عن الدين في الاحتفاظ بالشعب موحداً ومتماسكاً ، والتي بدونها يمكـن أن تتعـرض الدولـة اللبنانية الى الانهيار والسقوط. ولذلك - كما إستنتج الحاج - إن أي فرد يحاول القضاء على نظام التمثيل الطائفي يعد متآمراً على مفهوم لبنان وعنوانه كبلد ذي سيادة ".

ثورة المحرومين أو المضطهدين

جاء هذا العنوان في هذا الفصل أيضاً مؤكّداً على صعود **السيد موسى الصدر** ودوره كقائد شيعي في لبنان حيث قال مانصه :

" إنطلاق الصدر في الستينات والسبعينات ، لإيجاد أو **خلق الشخصية اللبنانية الشيعية الجديدة** الحازمـة، الواثقة من نفسها ، والقادرة على إعادة تعريف العلاقة بين الشيعة والدولة. **إن الشيعة في لبنان ، كما لاحـظ الصدر تمكّنوا من إنتزاع إمتياز حق الضعيف القادر على التعامل مع الدولة الضعيفة التي يـــتأتى ضـعفها بسبب ضعف مكوناتها هي الأخرى** . كما إن عدم قدرة هذه الدولة ، بل عجزها عن تفعيـل وعـرض كافـة طاقاتها لحماية شعبها - كما أضاف الصدر - كان قد قوض معنوياتها وأضعف كذلك ثقة الناس بها وبقادتهـا الدينيين والسياسيين معاً. لهذه الأسباب مجتمعة لم يستطع الشيعة أن يعملوا بإنسجام أو تساوق مهم يمكّـنهم أن يتوفّروا على تحمل مسؤوليات كاملة الصلاحيات في الدولة والوطن. **لذا حاول الصدر أن يعقد مصالحة بـين الهويتين الطائفية والوطنية للشيعة اللبنانيين** . ولذلك راح يحثّ الشيعة على محبة بلادهم لبنان مؤكّداً أن لبنان هو دولتهم ووطنهم النهائي في كل الأحوال.

وبينما هو يؤكّد ذلك ويدعو له ، صار على الشيعة أن يضعوا ولاءهم الوطني فوق مصالحهم الطائفيـة (أي يقدمون الولاء للوطن على الولاء للطائفة) مطالباً ، في نفس الوقت ، بـأن علـى الدولـة أن تهـتم بمواطنيها الشيعة وترعاهم وتُعاملهم بتقدير وإحترام. وقد كان في خطاباته يتحدث عن العقـود والمواثيـق التأريخية التي تربط الشيعة مع الدولة. وكان كثيراً ما يذكّر مستمعيه بأنه ولأكثر من ألف سنة ، فإن الملتقيات والمنتديات الشيعية ، كانت قد حافظت على التراث الشيعي ، **وإن الشيعة كانوا دائماً مبادرين في الدفاع عن لبنان ضد الغزاة الأجانب بدءاً بالصليبيين والحروب الصليبية .**

نعم ، إن الشيعة - كما قال - لم يطالبوا الحكومة بأموال أو إمتيازات سياسية فوراً بعـد أن نـال لبنـان إستقلاله ؛ بل بدلاً من ذلك ، **تراهم قبلوا بسياسة التمييز في التعيينات فـي المواقـع الـسياسية وتوزيـع التخصيصات المالية** ، مقدرين ذلك (التنازل) بإعتباره جزءاً من **الإيثار أو التضحية الضرورية والمطلوبـة أثناء فترة بناء الدولة** ، متطلّعين الى أيام أخرى قادمة ربما تكون أفضل عندما يترسخ كيان الدولة وتقف على قدميها. ومع ذلك ، فإن الصدر ألقى باللائمة على الآخرين أيضاً ، **قائلاً بأن آمال الـشيعة وتطلّعـاتهم فـي الحصول على حصة معقولة من النفوذ أو المكاسب لم تكن قد تحقّقت لهم**. فأثناء الخمـسينات والـستينات ، **إستمرت الحكومة في سياستها التمييزية ضد الشيعة** ، ماطحّة كرامتهم، عبر التعريض والتنديد، الأمر الـذي كان يدفعهم الى الزهو والتطوس وذلك بإظهار هويتهم الطائفية والعودة القهقرى الى مكونهم (أي شـيعيتهم - المترجم) مقتنعين بأن طائفتهم يمكن أن تعمل لهم أو تقدم لهم أكثر مما تستطيع الدولة عمله أو تقديمه " .

وبعدها تحدث عن **المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى** وتأسيسه عام ١٩٦٩ وكيف كان **الصدر** يسعى لتحويل هذه المؤسسة وجعلها في مركز إهتمام الجماعة الشيعية بل مستقلّة عن شريكتها السنّية . وعلى خلاف الـسنّة الذين كانوا قد شكّلوا **المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى** عام ١٩٥٥ ، **والدروز** الذين كـان لـديهم مجلـسهم

الخاص منذ عام ١٩٦٢ ، **فإن الشيعة كانوا بحاجة الى وجود إتّحادي أو نقابي يمكـن أن يعنـى بـشؤونهم ومصالحهم الخاصة**. فحتّى عام ١٩٦٩ كان المجلس السنّي هو الذي يدير الشؤون الدينيـة للـشيعة وأمـوال الأوقاف ، وهو الذي يعين الوظائف الدينية للشيعة أيضاً . وعلى الرغم من محاولـة الـشيعة فـي أواسـط الخمسينات تأسيس نقابات أو منتديات تتحدث عن همومهم الاجتماعية ، إلا إن هذه كانت هي الأخرى بحاجـة الى **قيادة قوية قادرة** ، ناهيك عن أنها كانت تُقوض أو تُشوه من قِبل الدولة الحاكمة. وأضاف:

" لقد واجهتْ فكرة تأسيس مجلس شيعي أعلى معارضة من قِبل بعض رجال المؤسـسة الدينيـة الـشيعية أنفسهم الذين خشوا أن تعاونهم مع المجلس أو دخولم فيه ربما **يفقدهم إعتمادهم المالي على الدولة** أو يخرجهم منه ، وكذلك من عناصر المؤسسة السنّية الذين زعموا أن المجلس الشيعي سوف **يقّسم الجبهة الاسلامية** في لبنان. في الرد على هذه القضية ، جادل الصدر بأن الجماعة الشيعية ، بحاجة إلى مؤسـسة تـشرف علـى شؤونهم الدينية وأموال الأوقاف ، ثم إنها تسعى الى توحيد الشيعة وإنقاذهم من أزماتهم وتعمـل علـى حـلّ مشاكلهم . **رحب الصدر بدعم القادة المارونيين ، وتأييد الطبقة الوسطى للمهنيين الشيعة ، وعدد قليل مـن القادة المبرزين بمن فيهم صبري حمادة ، الناطق الرسمي بإسم البرلمان** ".

ولم يفت الكاتب أن يتحدث عن **حزب ا** في لبنان وحركة أمل قائلاً:

" **في أوائل ومنتصف الثمانينات** ، أيدت الحركة تأسيس أو إقامة حكومة اسلامية فـي الـبلاد، إذ كانـت أيديولوجيتها متأثّرة بقوة بمحاولة إيران تشكيل التشيع اللبناني ، كما ظهر جلياً فـي تبنّـي حـزب ا لعلـم الجمهورية الاسلامية الإيرانية. **بمرور الزمن بدأ حزب ا يظهر كحركة اجتماعية دينية قوية** ، مسيطرة على ميزانية ضخمة، ناهيك عن كونه منظومة قضائية مستقلة وشبكة مؤسسات لإدارة المساجد والأعمال الخيرية ، بالإضافة الى حيازته على إعلام متين ومتطور ، يضم مجلاّت وصحف وقناة فضائية تلفزيونية مهمة. التنظيم، وكما جاء في كلمات لرئيس قسم الخدمات الاجتماعية فيه تنامى الى " **شئ أكبر من حزب ، ولكن أقـلّ مـن دولة** ". مضيفاً:

" إن إنجرار حزب ا أو إندفاعه أو سوقه لإيجاد مكون من الناس موجهاً (أي هذا االمكون) بقيم إسلامية متشددة جاء **ليصطدم مع محاولة أمل** أو مساعيها لأن تجعل من نفسها الحركة الاجتماعية السياسية الوحيـدة للشيعة اللبنانيين . خصوم الطرفين قسموا الجماعة الشيعية بين مؤيدين ومعارضين للحركتين ، محدثين شروخاً وأخاديد بين أتباعهما بل حتى بين أعضاء العائلة الواحدة. إبان الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ إنتشر حـزب ا في البقاع ليمتد الى الضواحي الجنوبية لبيروت وبعد ذلك الى جنوب لبنان حيث معقل حركة أمل حتى أواسط الثمانينات ، لاسيما بعد أن إستغلّ حزب ا فرصة جلاء أو رحيل المقاتلين الفلسطينيين من الجنوب اللبنـاني، وكذلك فرصة الإنسحاب الإسرائيلي الى الشريط الضيق في الجنوب ، مستفيداً كذاك من سياسة أمل المكبوحة والمقيدة في مواجهة الحضور الاسرائيلي في لبنان . **إن نجاح حزب ا في تعبئة الشيعة وحشدهم ساهم في تقويض موقف حركة أمل وقاد الى معارك أو إقتتال بين الحركتين في الجنوب اللبناني وبيروت في الفتـرة بين ١٩٨٧ الى ١٩٨٩** . جرى هذا الاقتتال بينما كان لبنان يقترب من نهاية حربه الأهلية - وهـي الفتـرة

التي راحت فيها أمل وحزب ا يوليان إهتماماً للسياسة الوطنية **ويتنافسان للسيطرة على المجلـس الـشيعي** الذي بدأ يستعيد نشاطاته " .

ثم تحدث عن **الحرب الأهلية** في لبنان وإتفاق الطائف قائلاً :

" لقد تقاتل اللبنانيون في حرب أهلية طويلة ومكلفة كانت قد إستمرت خمس عشرة سنة وأودت بحياة ما يقارب الـ ١٠٠,٠٠٠ من الأرواح ، كلّ ذلك من أجل أن يعود اللبنانيون الى نظـام طـائفي ، ويـشهدوا ظهور سوريا كـ وسيط ، أو سمسار قوة في لبنان على الأول حتى أبريل / نيسان ٢٠٠٥ . ففي أغسطس / آب ١٩٩٠ صادق البرلمان اللبناني على **إتفاق الطائف** كقاعدة أو أساس لإعادة بناء لبنان . وعلـى خـلاف الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ الذي أقر بكون لبنان **رابطاً بين العالم العربي والغرب** ، أكّد اتّفاق الطائف علـى الهوية العربية اللبنانية ، وبالأحرى **هوية لبنان العربية**. إن القائمين على هذا الاتفاق تخيلوا أن بإمكانهم إنهاء الطائفية والقضاء عليها على مراحل ، إلاّ إنهم لم يضعوا جدولاً زمنياً لتحقيـق هـذا الهـدف . لقـد حـافظ اللبنانيون، أو قُل، إحتفظوا بالمادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦ التي تدعو الى فترة إنتقالية عنـدما تكـون جميـع الطوائف ممثّلة محاصصاتياً (أي كلّ حسب حصته ونسبته العددية) في الحكومة " .

كما تناول الكاتب مواضيع تفصيلية دقيقة عن المرجعية السياسية والدينية لكلّ من المرحوم **الشيخ محمـد مهدي شمس الدين** وآية ا العظمى **سيد محمد حسين فضل ا** وإختلاف وجهتي نظرهما حول المرجعيـة. وكذلك الصراع الذي حصل بين **الشيخ صبح الطفيلي والسيد حسن نصر ا** ، وكذلك بين حركة أمل وحزب ا والتحول العميق الذي جاء في الحالة الشيعية، مختتماً هذا الفصل بقوله :

" إن التجربة الشيعية في لبنان ستكون وثيقة الصلة وبشكلٍ مباشر مع عراق ما بعد البعث ، فقـد يحتـاج العديد من أفراد الأغلبية الشيعية اليوم، تقويم توقّعاتهم السياسية مع الواقعيات الاجتماعيـة فـي العـراق، وكيفية إعادة تعريف أو ترتيب علاقات العراقيين مع سلطة الولايات المتحدة الأمريكيـة المحتلـة لبلـدهم . العلاقة بين القضيتين اللبنانية والعراقية ، إذن ، سوف تتّضح بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل القادم مـن هـذا الكتاب. إذ إن هذه العلاقة سوف تأخذ على عاتقها ترجمة محاولات الشيعة العراقيين لتوضيح معنـى الحكـم العادل وتجلية مضمونه (في قابل الأيام والسنين) ".

الفصل الخامس

بين الطموحات والواقع

في هذا الفصل تحدث الكاتب عن مجمل حقوق الشيعة وسعيهم للتوفيق بين طموحاتهم وواقع الحال الـذي يعيشونه في دولهم وحكوماتهم السنية طبعاً.

فقد وضع في هذا الفصل موضوعاً تحت عنوان: " **البحث عن حقوق الأقلّية في العربية السعودية** "، أشار فيه إلى سعي الشيعة في إستحصال حقوقهم بقوله :

" الشيعة ، إنتهزوا فرصة الانتفاضة الناجمة عن حرب الخليج عام ١٩٩١ **لشن حملة إعلامية** تهدف الـى تقويض **إحتكار الحكومة السعودية للإعلام** ، كما قاموا بمحاولة جريئة لإعادة رسم العلاقة الإجتماعية أو العقد الاجتماعي بين الشيعة والدولة (السعودية) . وكما أصبح واضحاً في (مجلة الجزيرة العربية) التي كانت تصدر شهرياً في لندن قرابة ثلاث سنوات بين ١٩٩١ و١٩٩٣ ، كان الشيعة يطالبون ويدعون الى الاعتـراف بهـم كأقلّية، ينبغي أن **تتمتع بموقعين متكافئين إجتماعي ووطني** مع المجاميع الأخرى والمكونات في المملكة، بل راحوا يجادلون بأن العربية السعودية سوف لن يكتب لها التوفيق على الإطلاق كعائلة حاكمة مـا لـم تتـبن التعددية الدينية ، أو ما دامت **تتعامل مع الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة**. لقد أحـس الـشيعة بالامتهان في تجربة حرب الخليج، عندما وجه **آل سعود** الدعوة الى الأجانب بمن فيهم نـساء وحتـى غيـر مسلمين للدفاع عن العربية السعودية **فيما راحوا يتجاهلون طلبات والتماسات الشيعة للانخراط فـي الجـيش والمشاركة في الدفاع عن الوطن**. كما ناشدوا الحكومة لتأسيس مشروع الخدمة الالزامية للسعوديين وتحويـل مهمة الجيش من كونه أداة للسيطرة الاجتماعية الى مؤسسة للدفاع عن الوطن ".

وأضاف:

" إضافة الى ذلك طالب الشيعة بحق المواطنة من الدرجة الأولى (الجنسية الوطنيـة) والحريـة الدينيـة ، وفرص عمل محسنة ، وزمالات دراسة غير مقطوعة للدراسات العليا، وحثّوا آل سعود أيضاً على إيجـاد أو توفير حالة مِن الاحساس بالمشاركة أو الشراكة بين الحكومة والشعب، والعمل على بناء الهوية الوطنية وفـق إرادة الناس، معبرين في الوقت نفسه عن رغبتهم في الحفاظ على المجد الإقليمي للعربية السعودية . لقد أكّـد الشيعة بأن الوحدة الوطنية في البلاد يمكن تحقيقها بسهولة لأن جميع المواطنين في المملكة هم عرب مـسلمون ويتقاسمون كافة الصفات والسجايا الأثنية والدينية" .

وتحدث الكاتب في هذا الفصل أيضاً عما سماه " **الحركة الدستورية في البحرين** "، وحل البرلمان من قبل **آل خليفة** قائلاً :

" نعم ، إن ظهور برلمان يتحدى إحتكار آل خليفة للسلطة لابد أن يقود الى حلّه من قِبل الأمير. وفقاً الـى ذلك ، فإن **أمور البحرين ولأكثر من سبعة وعشرين عاماً كانت تجري بلا دستور** ، وبذلك فإن أمـور البلـد كانت تُسير بمقتضى قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٥ ". ولكنه أضاف:

" **فقط ، بعد إنتفاضة ١٩٩٤ – ١٩٩٩** ، قام آل خليفة بإعادة إنتاج دستور ونظام برلماني. وكـان هـذا التطور جزءاً من إستراتيجية تقضي بمقايضة إصلاحات ذات قبول شعبي بتحويل البحرين مـن إمـارة الـى ملكية، ومنها الى **منح المزيد من السلطات الى رئيس الدولة أي الملك** . في عام ١٩٩٩ تبنّت الحكومة منهجاً وطنياً : إذ أنها راحت تتصور إيجاد برلمان : بمجلسين تشريعيين يتشكّل من مجموعـة أعـضاء منتخبـين يتمتعون بسلطات تشريعية محددة ، مع طاقم من أعضاء آخرين معينين (أي يجري تعيينهم) بمن فيهم مسيحي واحد ويهودي واحد يلعبان دور المستشارين (للملك). جميع الرجال والنساء فوق سن العشرين يـسمح لهـم بالتصويت. النساء أيضاً يسمح لهن بإدارة الدوائر والمكاتب (رغم أن لا واحدة منهن تم إنتخابها أو نجحتْ في الانتخاب) وستّة منهن تم تعيينهن للمكتب الاستشاري .

هذه الخطوات وضعت البحرين في مقدمة الملكيات الأخرى في الخليج الفارسي بمن فيهن الكويت حيث لا يسمح هناك إلا للطبقة الأولى من المواطنين الذكور للتصويت أو وضع أسمائهم في صناديق الاقتراع[١٢] [٣] ". بعد أن نودي بالعقد الإجتماعي الجديد بين آل خليفة والشعب حاز البرنامج على دعم غامر وصل الى (٩٨,٤ %) في إستفتاء وطني أجري في الرابع عشر والخامس عشر من فبراير / شباط ٢٠٠١ . التجمع الكبير بين الشيعة أثّر على عزلة **الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين** والتي فشلت بوضوح في إقنـاع النـاس لمقاطعـة الاستفتاء . ومع ذلك فإن العملية السياسية **وجهت لها ضربة كبيرة** . أيام قليلة مرت على الاسـتفتاء ، وفـي تحرك مدهش ، قامت الحكومة البحرينية بتقديم تعديل ، أو قراءة معدلة لدستور عام ١٩٧٣. القراءة الجديـدة (المعدلة) هذه **منحت صلاحيات تشريعية متساوية للمكتب المعين والمجلس التشريعي المنتخب** (كـلّ منهمـا بأربعين عضواً) كما خُولت السلطة التنفيذية للملك والحكومة (أي أصبحت من صلاحيتهما) .

هذا التعديل **سحب السلطة من المجلس التشريعي** وجعل من المستحيل لهذا الكيان أن يستهلّ نقاشاً تشريعياً أو برلمانياً ، أو الاشراف على سياسة الحكومة. الشعور الابتدائي المتحمس لأعضاء المعارضة مهد الطريـق للتحرر من الوهم، دافعاً **أربع مجاميع يقودها الشيعة** ، الى الإعلان عن مقاطعـة الانتخابـات التـي كانـت ستجري في أكتوبر ٢٠٠٢ في المجلس التشريعي. إجراؤهم هذا جاء بعد أربعة شهور فقط من إقامة التحالف الذي قاده العلماء الشيعة والتكنوقراط المهنيون (هيئة الوفاق الاسلامي الوطني) التي فازت بأغلب الأصوات في الدوائر الانتخابية أثناء الانتخابات البلدية ، التي أجريت في مايو/ مايس من العام المذكور. هذه المقاطعـة ساهمت في توضيح أسباب إنخفاض عدد المصوتين (حيث لم تصل حسب تقرير الحكومة الى أكثر من ٥٢% ودون الـ ٤٠ % حسب تقدير المعارضة) مقارنةً بنسبة الـ ٩٠ % في الانتخابات البرلمانية عـام ١٩٧٣ ،

3 وهذا طبعاً لساعة كتابة الكاتب لهذا السطور، إذْ تم إشراك النساء في الانتخابات الكويتية فـي إنتخابـات عـامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ وقد اعتُبرت هذه الخطوة قفزة سياسية نوعية في هذا البلد.

وكذلك **صعود الاسلاميين السنّة**، الذين فازوا بأربعة عشر مقعداً من الواحد وعشرين مـن مقاعـد المجلـس التشريعي المنتخب.

أعضاء المعارضة الشيعية الذين يتزعمهم **عبدالأمير الجمري وعلي سلمان** أدانوا الترجمة المعدلة لدستور ١٩٧٣ مؤكّدين وبقوة أن هذا التعديل **قلّص سلطة الأعضاء المنتخبين** ومكّن الملك من إستخدام حق الـنقض ضد كافة التدابير والإجراءات التي قد يمررها البرلمان. **لقد وصفوا التعديل وكأنه إنقلاب حكومي** أسوأ مـن حل البرلمان عام ١٩٧٥ ، كما إعتبروه بمثابة إبطال أو إلغاء للعقد المبرم بين آل خليفة والـشعب، فراحـوا مؤكّدين التزامهم **بمواصلة النضال بالوسائل السلمية** . وكما هو الحال مع إصلاحات ١٩٧٣ – ١٩٧٥ فـإن هذه الاصلاحات تعادلت مع المراسيم الملكية الخاصة التي صدرت في الفترة بين ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ، وكأنهـا إجراءات كرم (أي مكرمات) من جانب الملك **الذي يستطيع سحبها وقت ما يشاء وأنّى يشاء وفق إرادته**.

إن تجربة الدستورية في البحرين أظهرت (مقاومة) الحكومات في الشرق الأوسـط أو (ممانعتهـا !!) للمؤسسات التي يمكن أن تصوغ عملية تشريعية حقيقية قد تتوفّر على صياغة برنامج وطني ربما يقود الى معارضة منظمة ويؤدي الى تقييد سلطة النخبة الحاكمة. إن إصلاحات ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ في البحرين ، شأنها شأن تلك التي تم تقديمها قبل ذلك بسنين قليلة في **الأردن والمغرب** ، لم يكن يقصد منها نقل أية سلطة حقيقية، أو سحب أية سيادة من العائلة الحاكمة الى الشعب . بل أنها بدلاً من ذلك كانت **تهدف الى التعاطي مع الأزمات الشرعية بإيجاد إحساس ما وربما الإيهام بوجود اجماع وطني واستقرار سياسي في هذا البلد**، فيمـا هـي تسمح للعائلة الحاكمة بأن تبقى **صاحبة اليد العليا** (أي الأقوى) في شؤون الحكم والدولة.

بالاضافة الى ذلك ، إن الاصلاحات في البحرين جاءت أو أصبحت **مغايرة لقواعد اللغة المعلنة** من قِبـل الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب في خضم هجمات ١١ سبتمبر . وهذا ما قاد الى زيـادة حضور عديد القوات العسكرية للولايات المتحدة على الجزر ، الأمر الذي **أثار البحرينيين وإستفز مشاعرهم** . كما إنه أدى بآل خليفة لفرض قيود جديدة على حرية التعبير، أو حظر حق النقد الذي قد يوجه للعائلة المالكة، وهو الأمر الذي أدى بالنخبة الحاكمة الى وصف الشيعة ، الذين إستمروا في الدعوة لبرلمان ذي سـلطات أو صلاحيات تشريعية ورقابية وإعادة العمل بدستور ١٩٧٣ ، **بأنهم منشقين أو إنفصاليين** يسعون لإثارة نـزاع أهلي أو مدني في البلد. **هذه التطورات هي التي رسمت آفاق التصعيد في التوتر الـسياسي الحاصـل فـي البحرين منذ ٢٠٠١** ". مختتماً هذا العنوان بقوله :

" لقد تمخضت التجربة الدستورية في البحرين عن حكومة تتمتع بشرعية محدودة جداً بين الأغلبية الشيعية لأنها (أي الحكومة) لم تكن منسجمة مع عدد المصوتين أو الناخبين ، وليست معينة من قِبل كيان أو تكتل. وهذا هو الذي يوضح سبب إمساك الشيعة البحرينيين أنفاسهم في توقعاتهم لما ستؤول إليه الحصيلة السياسية في العراق. وذلك على أمل ظهور نظام برلماني قوي يمكن أن يعيد تعريف أو توصيف العلاقات بين الشعوب والحكومات في العالم العربي.

نعم ، وكما هي قضية البحرين هذه فإن تجربة الشيعة في لبنان ومنذ التسعينات ستحمل هي الأخرى دروساً مهمة للعراق الجديد ".

إنتصار البراغماتية (الذرائيعة) في لبنان

جاء هذا العنوان إشارة دالة عن **تطور العملية السياسية في لبنان ودور حزب ا** في هذا التطور وكيـف راح الشيعة ينظرون إلى مستقبلهم في إطار بلادهم قائلاً:

" اذن ، كيف يتصور الشيعة اللبنانيون لبنان الجديد؟ لقد نظر الشيعة الى لبنان ما بعد الحرب أو تـصوروه بأنه دولة نهائية وموحدة مع علاقة خاصة بسوريا - وهي نظرة يمكن أن تثبت أو تبقى حتى بعد الانـسحاب السوري من البلاد . **هاني فحص** ، وهو عالم دين بعقلية إصلاحية حثّ الشيعة اللبنانيين أن **يعطوا الأولوية الى هويتهم الوطنية**، متواصلاً مع أعضاء من مذاهب أو طوائف أخرى ، وموسعاً دعمهم غير المشروط للدولـة رغم عدم تكامل هذه الدولة بل رغم وجود نواقص كثيرة فيها. **يعتبر فحص الوحدة بين الشيعة أنفسهم بمثابة الشرط المسبق لإنجاز الوحدة الوطنية في لبنان** ، مناشداً كافة الجماعات بمن فيهم حزب ا لوضـع حـدود (أو سقف معين) لفكرة المقاومة . بعد الانسحاب الاسرائيلي عام ٢٠٠٠ ، راح (فحص) يحثّ الـشيعة علـى إستثمار طاقاتهم (الكامنة) كلها **لتطوير وتنمية البرنامج الوطني والثقافي** الذي ذهب الى ما وراء المقاومـة وهدف الى جلب الاستقرار والازدهار الى لبنان. كما نصح الرجل، الشيعة لأن يكونوا صبورين في سـعيهم لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية . فلقد قارن العملية بما يشبه **ركوب القطار**: **إذ أن ساعة وصول القطـار الى المحطّة ليست بنفس أهمية التأكّد من أن القطار والسكة الحديدية على ما يرام وإن اتجاه الرحلة واضح ومعلوم** ". وأضاف:

" إبتداءاً ، ورغم أن الشيعة حاولوا إلغاء النظام الطائفي اللبناني ، أو القضاء عليه ، علماً بأن هذا النظـام هو الذي سمح لهم بإستغلال تعدديتهم (أو توظيفها) بين السكان، إلا إنهم في أواسط التسعينات تقبلوا النظـام السياسي القائم على المشاركة في السلطة وعلى معايير الرقابة والموازنة كما عدات في إتّفاق الطـائف. هـذا التطور المهم يضرب مثلاً أو يشبه **بالنظارات المتغيرة لمهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى** الفترة بين ١٩٩٤ و٢٠٠١. ففي أواسط وأواخر الثمانينات أيد شمس الدين فكرة إعـادة بنـاء لبنـان كجمهورية برلمانية تعتمد التعددية الدينية ، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما عارض فكرة تقسيم لبنان الى مناطق إنتخابية عديدة على أساس الخطوط الطائفية. وإقترح أن تُعامل الدولة بكلّها **كدائرة إنتخابية واحدة** .**رفض شمس الدين كذلك فكرة التبرير التأريخي الذي قدمـه الموارنـة لتأكيـد تفـوقهم أو هيمنتهم - بسبب تخوفهم من الأغلبية المسلمة - ولكنه كان راغبا ، بدلاً عـن ذلـك ، بتقـديم ضـمانات للمسيحيين في المشاركة السياسية ، ولكن دون السماح لهم بالسيطرة على السلطة أو الهيمنة على سياستها كما كان الأمر في حقبة ما قبل الحرب (الأهلية) . إضافة الى ذلك، أيد شمس الدين فكـرة إجـراء إنتخـاب رئيس الجمهورية عبر إقتراع وطني قد يمكّن مسلماً لأن يصبح رئيساً للدولة ، وبذلك يمكن كـسر إحتكـار المارونيين لهذا الموقع ".**

ثمن التحرير في العراق

تحت هذا العنوان تحدث الكاتب بالتفصيل عن **إنهيار نظام صدام وكتابة الدستور العراقي** والتطورات التي حصلت داخل المجتمع الشيعي وكيف راحت ترسم الاتجاه السياسي في العراق، و"**حكمة السيد السيستاني وفطنته التي إستطاعت تفادي إنهيار كامل للعلاقات بين الشيعة والولايات المتحدة الأمريكية ودعوته الشيعة للتركيز على الإنتخابات فقط** " وإنتزاع الحقوق ديمقراطياً. مضيفاً:

" الشخصية المحركة التي كانت تقف وراء إنتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥ هو علي السيستاني الذي أظهر حنكة قيادية مشهود بها في كبح كافة المحاولات داخل العراق وخارجه، والتي كانت تدعو الى تأجيل الانتخابات، وأظهر كذلك (حكمة) قيادية في تعبئة الشيعة وباقي العراقيين للمشاركة في العملية السياسية . في الشهور التي قادت إلى الانتخابات ، إستطاع السيستاني أن يتربع على سدة الدور ويتصدر الواجهة كمحرض ومتعهد بحفظ المصالح السياسية للشيعة وكأنه الزعيم الوطني العراقي (الأوحد). لقد عمل الرجل على تجسير الفجوات وردم الهوى بين المجاميع العراقية، التي كانت في المنفى سابقاً كالمجلس الأعلى والدعوة وبقية المعارضين لصدام حسين من الشيعة الذين بقوا في العراق ، وكذلك فعل مع الحركة الصدرية وحزب الفضيلة والزعماء المسيحيين ، مؤكّداً بأن التمثيل السنّي في الحكومة يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثّراً في شكل الدولة العراقية الجديدة أو النظام الجديد. فقد دعا في فتاواه وأحكامه الى إنتخابات حرة وشفافة معتبراً التصويت واجباً على جميع العراقيين . كما شدد بأن المرأة المتزوجة ليس واجباً عليها أن تصوت لنفس القائمة التي يفضلها زوجها ، وإنما عليها أن تُدلي برأيها وفق ضميرها وقناعتها ومعتقداتها " . وأضاف الكاتب:

" وبينما كان السيستاني يدعم ضمنياً **قائمة الإئتلاف العراقي الموحد** غير أنه منح تبريكاته لجميع الأحزاب العراقية المتنافسة ولم يوجه أية إشارة لأتباعه على التصويت لقائمة محددة . الأحزاب الشيعية المتعددة بأجمعها إنطلقت في حملة تصويت شاملة عنوانها (أخرج وصوت) وفي سياق تحدي واضح **للعصيان السنّي الضار** والمؤذي الذي إستهدف بالقتل حتى العاملين الاداريين البسطاء في حملة الانتخابات. لقد وقفوا (أي الشيعة) ضد الحملة الإعلامية التي قادها حتى الموظفون السنّة المنضوون تحت ظلّ الحكومة العراقية المؤقّتة، بل إشترك فيها (أي في هذه الحملة المعارضة) حتى **ملك الأردن عبدا (الثاني)** الذي راح يحذّر من محاولة إيرانية للسيطرة على العراق عبر الانتخابات وإيجاد (هلال شيعي) من حكومات وتيارات شيعية تمتد من ايران الى داخل العراق عبوراً على دول الخليج الفارسي وسوريا ولبنان ، وبالتالي يكون بإمكانها **تغيير ميزان القوى بين الشيعة والسنةّ في الشرق الأوسط** " .

كما تحدث الكاتب عن الانتخابات وكيف كانت **تشكّل لحظة تأريخية في أحاسيس العراقيين** ومشاعرهم واصفاً هذه اللحظة بما نصه:

" كان صباح يوم الأحد صباحاً غريباً وجميلاً . عوائل بأكملها بمن فيها أطفال صغار وأجدادهم الكبار ، ساروا طويلاً عبر الشوارع العريضة. كل واحد منهم إرتدى أجمل ملابسه. على البوابات وفي محلات

الاقتراع كانت الصفوف منتظمة تماماً. بدأ الناس وكأنهم يريدون الاحتفاظ بأصواتهم منخفضة وهادئة تعبيـراً عن الاحترام قرب الصناديق ، وكانت عبارات الشكر والامتنانات تُقدم لموظفي الانتخابات وكأنهم أبطـال ". **شدهة محمد علي** ، زوجة في الخمسين من عمرها، ترتدي مقْنعة سوداء (أي شال) على رأسها أخبرت **بـاكر** بعد إدلائها بصوتها في الصندوق قائلة له : " **لقد أمضيتُ خمسة وثلاثين عاماً من حياتي متنقلّة من حرب الى حرب . أما الآن فكل آمالي لأطفالي ، لقد فقدنا مستقبلنا. إننا ننظر فقط إلى مستقبل أولادنا** ".

وأضاف في نفس السياق ما نصه:

" محسن رحيم هاشم ، معلّم لغة عربية أضاف قائلاً: " **أنا عشتُ فـوق الخمـسين عامـاً، ولـم أمتلـك الأحاسيس والمشاعر التي أمتلكها الآن . إن جادي يفشعر ويحس بمشاعر غريبة تشبه خفقات الوز. نحـن لدينا ثقافة عظيمة تمتد الى ستة آلاف سنة، والآن فقط ، صرتُ أعتقد أن انسانيتنا تبرهن على وجودها ويتم الإستدلال عليها . إننا نأمل بأن هذه التجربة الديمقراطية سوف تؤدي الى هذه النتيجة ، وهي إن الناس فعلاً سيصبحون هم أصحاب القرار الحقيقيون في هذا البلد** ".

هذا وقد إختتم المؤلف كتابه عن **صعود الشيعة إلى السلطة وخاصةً في العراق** بنص معبر نتركه كما هو:

" **إنّ صعود الشيعة الى السلطة في العراق** يمكن أن يؤشّر على بداية إيجابية ، ولكنّه يمكن أن يقود كذلك الى **حرب أهلية شاملة** في البلد ، وربما الى عنفٍ أكثر فظاعة في أماكن أخرى في الشرق الأوسـط . **وفـي خضم الانتخابات راحت الأكثرية الشيعية العراقية ، والولايات المتحدة الأمريكية تتقاسمان المسؤولية حـول حصيلة البناء السياسي في العراق**. وعلى الرغم من أن العراقيين يتحملون المسؤولية المطلقة عن مستقبلهم أو مستقبل بلادهم غير أن المفترض بالقوة المحتلة أن تُساهم في تحمل هذا العبء كذلك. نعم، المطلوب من صنّاع القرار في الولايات المتحدة هو **تفكير جديد يستجيب أو يتعاطى مع الجيوسياسية المتحولة في الشرق الأوسط التي أعقبت حربي أفغانستان والعراق** . **إن الإنعطافة في مركز إهتمام الشيعة منذ التـسعينات ، وتحـولّهم المفاجئ من العنف الى المعايشة والتكيف ، وإصرارهم على الوصول الى الحكم أو ترسيخ السلطة الـشيعية في العراق ، كان قد أشّر على صعود الشيعة ونهووضهم كقوة فاعلة بإمكانها أن تحثّ أو تـستنهض ريـاح الإصلاح والتجديد في المنطقة والعالم** ".

الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها بحاجة أيضاً الى أن تتقبل نتائج وعواقب هذا التطور ، وأن تُدرك أن ليس جميع الاسلاميين متشابهون ، وأن تسعى بجد الى تطوير إستراتيجية واسـعة وعريـضة للـشرق الأوسط قادرة على إستيعاب المعتدلين منهم كجزء من الحلّ الشامل.

مثل هذه الاستراتيجية سوف تعترف بشكل لا يمكن تحاشيه بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه إيـران في شرق أوسط جديد يعاد رسمه أو تشكيله. وعلى أمريكا أن تبحث عن تسوية مؤقتـة وطريقـة عـيش مشتركة، إن لم تكن علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران . ومع ذلك ، وأثناء فتـرة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ كانـت الادارة الأمريكية قد تبنّت أو إلتزمت موقفاً صلباً وعنيداً مع ايران ، مركّزةً على نواياها النوويـة ، ودعمهـا

للجماعات الشيعية في العراق ، لاسيما عند إنتخاب **محمود أحمدي نجاد** رئيساً للجمهورية الإيرانية . في تلك الأثناء ، وفيما ضربت أسعار النفط الخام رقماً قياسياً آنذاك، أي عندما وصل سعر البرميل الواحـد الـى ٦٧ دولار في أغسطس /آب ٢٠٠٥ ، تحركت الإدارة الأمريكية **لإذابة جليد العلاقـات** مـع العربيـة الـسعودية وخاصة بعد التوتّرات التي نجمت بسبب هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن وحيث كان من بين الـ ـ ١٨ من مختطفي طائرات تلك الهجمات ١٥ يحملون الجنسية السعودية. بهذا الفعل ، حرفت الادارة الأمريكية الانتباه عن المشكلة الأكثر أهمية في الواقع، **وهي الراديكالية الـسنّية ومنطلقهـا فـي العربيـة الـسعودية وأفغانستان وباكستان** والخطر الذي تسببه للمصالح الأمريكية الاستراتيجية البعيدة المدى في الشرق الأوسط.

نعم ، إن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بالقوات الأمريكية الى بوابة إيران ، وبمقدار ما كان ذلك لازمـاً لزيادة حدة التوترات بين أمريكا وإيران غير أنهما كانا يتنافسان للسيطرة على الخليج الفارسي. ولكن إيـران ذات الـ **خمس وستين مليون شيعي تُشاطر الولايات المتحدة الأمريكية هدفها المعلن وبـشكلٍ مطلـق فـي عراق موحد بقيادة شيعية** ، **وإنها (أي ايران) يمكن أن تلعب دوراً مسانداً وداعماً لجهد واشنطن في جلـب الاستقرار للعراق والمنطقة.**

الظروف التي قادت الى الحرب في العراق إنتهت الى خسارة غير مسبوقة لمصداقية الولايات المتحـدة الأمريكية في ميدان التنافس الدولي . ومع ذلك فإن الحرب قد منحت الولايات المتحدة **فرصةً هامة لتأسيس علاقة أو إحداث مقدار من الثقة ليس فقط مع الشيعة،** وإنما مع شعوب أخرى في الشرق الأوسط من الـذين يتوقون أو يتطلّعون الى الإستقلال والكرامة وحرية التعبير.

لقد أصبح العراق العنصر الرابط لهذا التوجه حيث تلتقي عنده العديد من الرؤى والمواضيع النقدية ، ولا سيما العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية. فبعد أن ذهبت الولايات المتحدة الى حربها في العـراق ، وبعدها شرعت في تفكيك الجيش العراقي ، **فإنها قد ألزمت نفسها بالبقاء في العراق حتى يتمكن من الوقوف على قدميه**. وبغير ذلك فإن أية محاولة لتحويل العراق الى محمية أمريكية أكثر دواماً ، **وأن أي فشل في تقبل أمريكا لدور قيادي يمكن أن يلعبه الاسلاميون الشيعة والسنّة في العراق الجديد والشرق الأوسـط الكبيـر** ، سوف يشعل فتيل (حرب) **وطنية دينية،** ذات لحن قوي مناهض لأمريكا يمكن أن يضرم النار في العلاقـات بين الإسلام والغرب ، وبشكلٍ سيء لا يُحسد عليه أحد، **وربما يكون الأمر الذي قد يقـوض ويجديـة كافـة المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم .**

بالمقابل ، إن النجاح في هذه المهمة سوف يعني عراقاً مستقلاً وموحداً يقف على قدميه بحكومة تمثيليـة، وسلطة تشريعية قوية وقادرة . إن انجاز هذا الهدف فعلاً سيساعد الولايات المتحدة على إستعادة موقعيتها في العالم ، وفي نهاية المطاف سوف يمكّن القوات الأمريكية من مغادرة العراق ولو بإحساس بـسيط أن منجـزاً سياسياً قد تم تحقيقه. وهنا يختتم القول بأن **الكيفية والطريقة التي ستدير بها الحكومـة الأمريكيـة العـراق وشعبه في السنين القادمة هي المهمة الأكثر دلالةً وحسماً ليس لمستقبل هذا البلد والشرق الأوسط وحسب ، وإنما لمكانة أمريكا وقيمتها واعتبارها على الصعيدين العالمي والمحلي.**